محمد بن عبدالدائم البرماوي (٧٦٣هـ - ٨٣١هـ)
حياته واختياراته النحوية

د. ناصر بن محمد كريري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

محمد بن عبدالدائم البرماوي (٧٦٣هـ - ٨٣١هـ)
حياته واختياراته النحوية

د. ناصر بن محمد كريري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يسلّط هذا البحث الضوء على عَلَم من أعلام اللغة والفقه والأصول والحديث ، وهو : شمس الدين محمد بن عبدالدائم البِرماوي المولود سنة (٧٦٣هـ) والمتوفى سنة (٨٣١هـ) قرأ على كبار علماء عصره أمثال الزركشي وابن القارئ وابن الملقّن وابن جماعة وزين الدين العراقي وغيرهم ، وعنه أخذ خلق كثيرون في مصر ودمشق ومكة المكرمة وبيت المقدس وهناك انتقل إلى رحمة ربّه ، وترك لنا ثروة علمية في النحو والفقه والأصول والحديث ، منها : شرح اللمحة البدرية ، وشرح الصدور بشرح زوائد الشذور ، وشرح صحيح البخاري ، والفوائد السنيّة في شرح الألفية في أصول الفقه ، وغيرها. خصصت المبحث الأول للحديث عن حياة البِرماوي : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ، ومولده ونشأته وتنقلاته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومنزلته العلمية ، ووفاته ، وآثاره. وتكلمت في المبحث الثاني على اختياراته النحوية من خلال إحدى وعشرين مسألة نحوية كان للبِرماوي فيها رأي مدعمًا بالدليل والتعليل. لعلّ هذه الدراسة تفي بشيء ممّا يستحقه هذا العالم الذي لم ينل حقّه من البحث والدراسة ، فتكشف عن حياته ، وتجلي شخصيته النحوية.

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين ، أما بعد :

فلا يخفى على كلّ ذي لبّ وبصيرة ما للغة العربية من مكانة بين اللغات ، ومالها من قدسيّة ومنزلة في الإسلام ، بها نزل القرآن الكريم ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

وإن من أجلّ العلوم بعد العلم بكتاب الله ، وسنة نبيّه – صلى الله عليه وسلّم – ما كان موصلاً لفهم الكتاب والسنة ، والسبيل لفهمهما معرفة علم العربية ، وإن من أهم علوم العربية التي عني بها المسلمون علم النحو .

لقد حفل تاريخ النحو في كل مصر من الأمصار بنخبة من العلماء الذين قدموا للدراسات النحوية واللغوية خدمات تذكر فتشكر ، وأسهموا في ذلك إسهاماً سجله لهم التاريخ ،ودلّ عليه ما خلفوه لنا من علم جم ، وجهد ضخم ، ومصنفات مأثورة ، وآراء مبثوثة ، فلم يألوا جهداً في ذلك ، فجزاهم الله خيراً على ما قدموا .

وقد نال كثير من النحويين نصيبا من العناية والدراسة من خلال البحوث العلمية أو الرسائل الجامعية ، وإلى جانب أولئك بقي عدد آخر من النحويين لم ينالوا حقهم من الدراسة والبحث ، ولم يكشف النقاب بعدُ عن جهودهم وآرائهم وتتبع أخبارهم .

ومن هؤلاء العلماء الأعلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم البِرْماوي النحوي الأصولي الفقيه المحدّث .

ومن أجل ذلك كان هذا البحث الموسوم بـ " **محمد بن عبد الدائم البِرْماوي (٧٦٣ هـ – ٨٣١ هـ) حياته واختياراته النحوية** " .

الذي قمت فيه باستجلاء حياة البِرْماوي واختياراته النحوية .

وجعلته في مبحثين :

المبحث الأول : البِرْماوي (٧٦٣ هـ – ٨٣١ هـ) .

تناولت فيه : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ، ومولده ، ونشأته وتنقلاته ، وشيوخه ، وتلاميذه ومنزلته العلمية ، ووفاته ، وآثاره .

المبحث الثاني : اختياراته النحوية .

عرضت فيه إحدى وعشرين مسألة نحوية ، جمعتها من كتابي البرماوي : شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ، وشرح اللمحة البدرية ، مرتبة وفق أبواب الألفية ، وجعلت لكل مسألة عنواناً مناسباً لمضمونها ، وناقشت آراء النحويين فيها ، مبيّنا موقف البِرْماوي منها مرجِّحًا ما بدا لي ، راجيا أن أكون قد وفّقت في الكشف عن شخصية البِرْماوي وتجليتها وإماطة اللثام عنها ، وتبيين اختياراته النحوية.

وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت ، وإليه أنيب .

* * *

المبحث الأول : البِرْماوي (٧٦٣ هـ - ٨٣١ هـ):

١- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه[١] :

هو محمد بن عبد الدائم بن موسى بن عبد الدائم بن فارس بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النُّعيمي ، العسقلاني الأصل ، البِرْماوي القاهري الشافعي .

كنيته أبو عبد الله ، ولقبه شمس الدين ، وقد غلب عليه حتى عرف بالشمس البِرْماوي .

سمّى ابن حجر[٢] جدّه عيسى بدل موسى ، وأشار السخاوي[٣] إلى أن هذا سهو من شيخه يعني ابن حجر .

ودعي الشمس البِرْماوي بالنُّعيمي – بضم النون – نسبة إلى نُعيم بن عبد الله المجمر[٤] مولى الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والعسقلاني نسبة إلى مدينة عسقلان على ساحل بلاد الشام ، والبِرْماوي – بكسر الباء الموحدة – نسبة إلى بِرْمة إحدى قرى محافظة الغربية بمصر[٥] .

٢- مولده :

ولد شمس الدين البِرْماوي في منتصف ذي القعدة سنة ثلاث وستين وسبع مئة(٧٦٣هـ) وهذا متفق عليه بين جميع من ترجم له .

٣- نشأته وتنقلاته :

نشأ البِرْماوي في بيت علم وأدب ، فأبوه زين الدين عبد الدائم كان مؤدّبا لأطفال البلدة (بِرْمة) مسقط رأس شمس الدين البِرْماوي ، يعلم الأطفال القراءة والكتابة وعلوم الدين والعربية ، وقد قدّر للبِرْماوي أن يحظى بنعمة العلم في ظل رعاية أبيه ، فحفظ على يديه القرآن الكريم ، وبعضا من كتب الفقه والحديث والعربية[٦] .

---

(١) مصادر الترجمة : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/١٠١ ، وإنباء الغمر ٣/٤١٤ ، والضوء اللامع ٧/٢٨٠ ، وحسن المحاضرة ١/٤٣٩ ، والأنس الجليل ٢/١١٢ ، وشذرات الذهب ٧/١٩٧ ، والبدر الطالع ٢/١٨١ ، وكشف الظنون ١٥٧ ، ٥٤٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ١١٧٠ ، ١٥٦١ ، ١٨٨١ ، ١٩٢٣ ، وإيضاح المكنون ٦١٧ ، ٦١٨ ، وهدية العارفين ٢/١٨٦ ، والأعلام ٦/١٨٨ ، ومعجم المؤلفين ١٠/١٣٢ ، والفتح المبين في طبقات الأصوليين ٣/٢٩ .

(٢) إنباء الغمر ٣/٤١٤ .

(٣) الضوء اللامع ٧/٢٨٠ .

(٤) الضوء اللامع ٧/٢٨٠ .

(٥) معجم البلدان ١/٤٠٣ .

(٦) انظر : الضوء اللامع ٧/٢٨١ .

ثم أقبل على حلقات العلم بالقاهرة فأخذ عن نخبة من علماء عصره ، أذكر منهم :

عبد الرحمن بن علي بن القارئ (ت٧٧٦هـ) وإبراهيم بن إسحاق الآمدي(ت٧٧٨هـ) وإبراهيم بن أحمد التنوخي (ت ٨٠٠ هـ) وبرهان الدين الأبناسي (ت ٨٠٢ هـ) وابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) والسراج البلقيني (ت٨٠٥هـ)وزين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـ).

ولازم بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) وحرر بعض تصانيفه[١] .

وبقي البِرْماوي مكبًّا على الطلب ، حتى ضاقت به الحال واشتد به الفقر ، واغتمّ لذلك ، فعمل في خدمة بدر الدين محمد بن أبي البقاء (ت ٨٠٣ هـ) وناب عنه في الحكم ، ثم ناب عن ابن البلقيني (ت ٨٢٤ هـ) وكان قاضيا جليل القدر، وناب أيضا عن القاضي تقي الدين محمد بن عبد الواحد الأخنائي (ت ٨٣٠ هـ) ثم أعرض عن ذلك بعد حسن الحال ، وأقبل على العلم والتدريس والتصنيف ، وكان للطلبة به نفع[٢] .

ذكر السخاوي : أن البرماوي كان " في كل سنة يقسم كتابا من المختصرات ، فيأتي على آخره ، ويعمل وليمة "[٣] .

وظل كذلك حتى استدعاه نجم الدين عمر بن حجي (ت ٨٣٠ هـ)[٤] إلى دمشق ، وذلك في جمادى الأولى سنة إحدى وعشرين وثمان مئة (٨٢١ هـ)[٥] .

الرحلة إلى دمشق :

كانت تربط نجم الدين عمر بن حجي بالبِرْماوي صداقة قديمة تعود إلى أيام الدراسة ، فقد لازما بدر الدين الزركشي في القاهرة ، فتوجّه البِرْماوي إلى دمشق إجابة لدعوة صديقه ، فالتقى نجم الدين ، ونزل عنده ، فأكرمه ، وأحسن مثواه ، واستنابه في الحكم وفي الخطابة في جامع دمشق ، ثم ولي إفتاء دار العدل عوضا عن الشهاب الغزي الذي توفي سنة (٨٢٢هـ) ثم أسند إليه التدريس في الرواحية والأمينية ، وعكف عليه الطلبة وكان مما أقرأه كتاب (التنبيه) في فقه الشافعية للشيرازي (ت٤٧٦هـ) و (الحاوي) في الفروع لنجم الدين القزويني (ت ٦٦٥ هـ) و (المنهاج) للنووي (ت٦٧٦هـ)[٦] .

---

(١) انظر : إنباء الغمر ٣/ ٤١٤ ، والبدر الطالع ١٨١/٢ .

(٢) انظر : إنباء الغمر ٣/ ٤١٤ ، والضوء اللامع ٢٨١/٧ .

(٣) الضوء اللامع ٢٨١/٧ .

(٤) انظر : شذرات الذهب ١٩٣/٧ .

(٥) انظر : الضوء اللامع ٢٨١/٧ .

(٦) انظر : إنباء الغمر ٣/ ٤١٤ ، والضوء اللامع ٢٨١/٧ ، والبدر الطالع ١٨١/٢ .

الرجوع إلى القاهرة :

في أثناء وجود البرماوي في دمشق توفي ابنه محمد ، فأسف عليه ، وكره الإقامة بدمشق[1]، فعاد إلى القاهرة ،وكان ذلك في رجب سنة ستّ وعشرين وثماني مئة(٨٢٦هـ) فتصدّى للإفتاء والتدريس والتصنيف ، وأسندت إليه مشيخة المدرسة الفخرية ودرس الفقه بالمؤيدية ، والتفسير بالمنصورية[2] .

السفر إلى مكة المكرمة ومجاورة بيت الله الحرام :

في سنة ثمان وعشرين وثماني مئة (٨٢٨ هـ) قصد البِرْماوي مكة المكرمة حاجاً ، وبعد أداء الفريضة مكث فيها مجاوراً سنة ، ينشر العلم ، وانتفع به طلبة العلم ، وفيها شرح صحيح البخاري ، ثم عاد إلى القاهرة سنة ثلاثين وثماني مئة (٨٣٠ هـ)[3] .

-الذهاب إلى بيت المقدس :

بعد رجوعه من مكة إلى القاهرة استدعاه نجم الدين عمر بن حجي إلى بيت المقدس للتدريس في المدرسة الصلاحية ، وتولي نظرها بعد وفاة شمس الدين الهروي (٨٣٠ هـ) فباشرها نحو سنة ، مع ملازمة الضعف له بسبب القرحة[4] .

٤- شيوخه :

تلقى البِرْماوي عن عدد غير قليل من العلماء فسمع منهم ، وأخذ عنهم وقرأ عليهم ، ومن هؤلاء :

- ابن القارئ (ت ٧٧٦ هـ)[5] :

عبد الرحمن بن علي بن محمد بن هارون المعروف بابن القارئ ولد سنة (٦٩٤ هـ) وقدم حلب سنة (٧٤٨ هـ) ومات في أواخر سنة (٧٧٦ هـ) .

قال ابن حجر : " وسمع من إبراهيم بن إسحاق الآمدي ، ومن عبد الرحمن بن علي القارئ ، وغيرهما "[6] .

---

(١) انظر : إنباء الغمر ٣/ ٤١٤ ، ٤١٥ .

(٢) انظر : الضوء اللامع ٧/ ٢٨١ .

(٣) انظر : الأنس الجليل ٢/ ١١٢ .

(٤) انظر : إنباء الغمر ٣/ ٤١٥ ، وشذرات الذهب ٧/ ١٩٧ .

(٥) انظر : الدرر الكامنة ٢/ ٤٤٥ .

(٦) إنباء الغمر ٣/ ٤١٤ .

– إبراهيم بن إسحاق الآمدي (ت ٧٧٨ هـ)[١] :

إبراهيم بن إسحاق بن يحيى بن إسماعيل الآمدي ، ولد بدمشق سنة (٦٩٥هـ) وسمع من ابن المشرف ، ومات في ربيع الأول سنة (٧٧٨ هـ) .

قال السخاوي : " وسمع الحديث على إبراهيم بن إسحاق الآمدي "[٢]

– بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)[٣] :

محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ولد سنة (٧٤٥ هـ) أخذ عن جمال الدين الأسنوي وسراج الدين البلقيني ، له البحر المحيط في الأصول ، وشرح جمع الجوامع ، توفي في رجب سنة (٧٩٤ هـ) .

قال ابن حجر في ترجمة البرماوي : " ولازم الشيخ بدر الدين الزركشي "[٤] .

– إبراهيم التنوخي (ت ٨٠٠ هـ)[٥] :

إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التنوخي البعلي بلغ عدد شيوخه نحو ست مئة بالسماع والإجازة ، توفي سنة (٨٠٠هـ) وممن قرأ عليه ابن حجر والبرماوي وغيرهما .

– إبراهيم الأبناسي (ت ٨٠٢ هـ)[٦] :

إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي ، ولد سنة (٧٢٥ هـ) وأخذ عن جمال الدين الأسنوي وغيره ، توفي في المحرم سنة (٨٠٢ هـ) .

– ابن الملقن (ت ٨٠٢ هـ)[٧] :

عمر بن علي بن أحمد سراج الدين أبو حفص الأنصاري الأندلسي المصري المعروف بابن الملقن ، ولد سنة (٧٢٣ هـ) وتوفي سنة (٨٠٤ هـ) .

قال السخاوي "وأخذ – أيضا – عن الأبناسي وابن الملقن والعراقي وغيرهم "[٨] .

---

(١) انظر : الدرر الكامنة ١/١٨ .

(٢) الضوء اللامع ٧ ٢٨١ .

(٣) انظر : طبقات الشافعية ٣/١٦٧ ، وشذرات الذهب ٦/٢٣٥ .

(٤) إنباء الغمر ٣/٤١٤ .

(٥) انظر : الدرر الكامنة ١/١١ .

(٦) انظر : حسن المحاضرة ١/٤٣٧ .

(٧) انظر : إنباء الغمر ٥/٤١ ، البدر الطالع ١/٥٠٨ .

(٨) الضوء اللامع ٧/٢٨١ .

– سراج الدين البُلقيني (ت ٨٠٥ هـ)[١] :

عمر بن رسلان بن نصير بن صالح سراج الدين البلقيني ، الفقيه المحدّث المفسّر، الأصولي ولد سنة (٧٢٤ هـ) وتوفي سنة (٨٠٥ هـ) أخذ عن تقي الدين السبكي وغيره .

يقول ابن حجر في ترجمة البِرماوي : " وحضر دروس الشيخ سراج الدين البلقيني ، وقرأ عليه غالبها ، وقد سمعت بقراءته على الشيخ مختصر المزني "[٢] .

– زين الدين العراقي (٨٠٦ هـ)[٣] :

عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن أبو الفضل زين الدين العراقي الأصل ، نزيل القاهرة ، أخذ عن برهان الدين الرشيدي ، والسمين ، وعلاء الدين التركماني ، وعنه أخذ ابن حجر وشمس الدين البرماوي توفي سنة (٨٠٦ هـ) .

– عز الدين بن جماعة (ت ٨١٩ هـ)[٤] :

عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة ، فقيه أصولي محدّث أديب نحوي لغوي ، ولد سنة (٧٤٩ هـ) وتوفي سنة (٨١٩ هـ) له شرح جمع الجوامع ، وحاشية على العضد .

٥– تلاميذه :

تتلمذ على الشيخ شمس الدين البرماوي خلق كثير في القاهرة ودمشق ومكة المكرمة والقدس وفي كلّ مكان نزل به يقول الشوكاني : " توجّه إلى دمشق ، وأقرأ الطلبة هنالك ، ودرّس في مدارس ، ثم عاد إلى القاهرة ، وتصدّى للإفتاء والتدريس والتصنيف ، وانتفع به الناس ، وطار صيته ، وصار طلبته رؤساء في حياته ، ثم حجّ وجاور ، ونشر العلم هنالك ، وتوجّه إلى القدس ، فدرس في بعض مدارسها ، وكان إماما في الفقه وأصوله والعربية وغير ذلك "[٥] .

ومن تلاميذه :

– تاج الدين الغرابيلي (ت ٨٣٥ هـ)[٦] :

---

(١) انظر : طبقات الشافعية ٤ / ٣٦ ، وحسن المحاضرة ١/ ٣٥٩ .

(٢) إنباء الغمر ٣ / ٤١٤ .

(٣) انظر : الضوء اللامع ٤ / ١٧١ ، وحسن المحاضرة ١/ ٣٦٠ .

(٤) انظر : طبقات الشافعية ٤ / ٤٩ ، وشذرات الذهب ٧ / ١٣٩ .

(٥) البدر الطالع ٢/ ١٨١ .

(٦) انظر : الضوء اللامع ٩/ ٣٠٦ ، الأنس الجليل ٢/ ١٧٠ .

محمد بن محمد بن علي تاج الدين الغرابيلي القاهري الكركي المقدسي ، نشأ وتعلم بالكرك ، ثم تحول به والده إلى بيت المقدس ، ولازم ممن لازم من العلماء شمس الدين البرماوي ، فأخذ عنه الفقه وأصوله والحديث والنحو ، توفي سنة (٨٣٥ هـ) .

– ابن حجي (ت ٨٥٠ هـ)[١] :

محمد بن عمر بن حجي ، ولد سنة (٨١٢ هـ) أخذ عن أبيه وعن شمس الدين البرماوي ، وكان أبوه قد دعا البرماوي إلى دمشق فأجابه في سنة (٨٢١ هـ) كما تقدم ذكره .

– عبد الكريم القلقشندي (ت ٨٥٥ هـ)[٢] :

ولد سنة (٨٠٨ هـ) ببيت المقدس ، ونشأ فيه وتعلّم ، وأخذ عن أبيه وشمس الدين البرماوي توفي سنة (٨٥٥ هـ) .

– جلال الدين المحلي (ت ٨٦٤ هـ)[٣] :

محمد بن أحمد بن محمد جلال الدين المحلي ، ولد بمصر سنة (٧٩١ هـ) أخذ الفقه والأصول والعربية عن شمس الدين البرماوي ، توفي سنة (٨٦٤ هـ) .

– جمال الدين بن جماعة (ت ٨٦٥ هـ)[٤] :

عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن جماعة الكناني الحموي المقدسي نشأ ببيت المقدس ، وتلقى تعليمه فيه ، وأخذ عن علمائه ، ثم توجه إلى القاهرة ، وأخذ عن أشهر العلماء هناك ومنهم شمس الدين البرماوي ، ولما صار البرماوي شيخاً للمدرسة الصلاحية فوّض جمال الدين بالتدريس فيها توفي سنة (٨٦٥ هـ) وكانت ولادته سنة (٧٨٠هـ) .

– التقي بن فهد (ت ٨٧١ هـ)[٥] :

محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن فهد الهاشمي العلوي المكي ، أخذ عن كثير من العلماء منهم ابن حجر والبرماوي ، برع في الحديث وفاق أقرانه .

– المناوي (ت ٨٧٢ هـ)[٦] :

---

(١) انظر : الضوء اللامع ٨/٢٤٢ .

(٢) انظر : الأنس الجليل ٢/١٨٤ .

(٣) انظر : حسن المحاضرة ١/٤٤٣ ، والبدر الطالع ٢/١١٥ .

(٤) انظر : الضوء اللامع ٥/٥١ ، والأنس الجليل ٢/١١٢ ، ١١٥ .

(٥) انظر : البدر الطالع ٢/٢٥٩ .

(٦) انظر : الضوء اللامع ٤/٢٢٠ .

عبد العزيز بن عبد الواحد بن عبد الله المناوي ، حضر دروس شمس الدين البرماوي ، وحفظ العمدة والتنبيه والمنهاج وألفية ابن مالك ، وتصدى للإفتاء والإقراء حتى انتفع به كثيرون .

– الرملي (ت ٨٧٧ هـ)[١] :

شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن الرملي الشافعي المعروف بأبي الأسباط ، درس عليه العربية ، توفي سنة (٨٧٧ هـ) وكان مولده سنة (٨٠٥ هـ) .

– العبادي (ت ٨٨٥ هـ)[٢] :

عمر بن حسين بن أحمد أبو حفص العبادي ، ولد سنة (٨٠٤ هـ) حفظ القرآن الكريم ، ثم حفظ العمدة ، وقدم القاهرة وحفظ بها المنهاج وجمع الجوامع وألفية ابن مالك والتسهيل ولامية الأفعال ، أخذ عن شمس الدين البرماوي الفقه واشتدت ملازمته له ،وترافق مع المناوي في تقسيم مختصر المزني عليه .

٦– منزلته العلمية :

أثنى على شمس الدين البرماوي نفرٌ من أهل العلم وأصحاب التراجم ، ممن عاصروه ، أو جاء بعده ، ومن ذلك :

قال عنه تاج الغرابيلي وكان معاصراً له ، وأخذ عنه : " هو أحد الأئمة الأجلاء، والبحر الذي لا تكدره الدِّلاء ، فريد دهره ، ووحيد عصره ، ما رأيت أقعد منه بفنون العلم ، مع ما كان عليه من التواضع والخير "[٣] .

ووصفه ابن حجر بقوله : " كان حسن الخط ، كثير المحفوظ قويّ الهمة في شغل الطلبة ، حسن التودد ، لطيف الأخلاق "[٤] .

ويقول عنه السخاوي : " كان إماماً علامة في الفقه وأصوله والعربية وغيرها ، مع حسن الخط .... والتلاوة والوقار والتواضع وقلّة الكلام ، ذا شيبة نيرة ، وهمة علية في شغل الطلبة وتفريغ نفسه لهم "[٥] .

---

(١) انظر الأنس الجليل ٢/ ١٩٤ .

(٢) انظر : الضوء اللامع ٦/ ٨١ .

(٣) انظر : شذرات الذهب ٧/ ١٩٧ .

(٤) إنباء الغمر ٣/ ٤١٤ .

(٥) الضوء اللامع ٧/ ٢٨١ .

٧- وفاته :

قضى شمس الدين البرماوي في القدس قرابة سنة يقرئ ويصنّف ، فانتفع بعلمه خلق كثير، ولم يزل قائما في المدرسة الصلاحية برغم الضعف الذي لحقه بسبب القرحة .[١]

يقول القاضي مجير الدين الحنبلي : " وكان يقول في مرضه : عندما عشنا متنا ؛ فإنه كان فقيراً ، فلما استقر في هذه الوظيفة ، وحصل له سعة رزق ، أدركته المنيّة ، ودفن بمقبرة (ماملا) عند الشيخ أبي عبد الله القرشي "[٢] .

وقد توفي – رحمه الله – في يوم الخميس الثاني عشر من جمادى الآخرة سنة إحدى وثلاثين وثماني مئة (٨٣١ هـ)[٣] .

٨- آثاره :

ترك شمس الدين البرماوي – رحمه الله – مجموعة من التصانيف منها ما هو تأليف ، ومنها ما هو شرح وتعليق وتلخيص ، وفيها أراجيز منظومة ؛ تسهيلاً لحفظها على طلبة العلم ، بعضها في الحديث النبوي ، والفقه وأصوله ، وبعضها في التاريخ ، والنحو والصرف والعروض ، وسأذكر ما ألفيته منها :

- أولاً : في الحديث النبوي :

١- اللامع الصبيح في شرح الجامع الصحيح[٤]

هو شرح للجامع الصحيح للبخاري (ت ٢٥٦ هـ) يقول عنه حاجي خليفة : " هو شرح حسن في أربعة أجزاء ، ذكر فيه أنه جمع بين شرح الكرماني باقتصار ، وبين التنقيح للزركشي بإيضاح وتنبيه ، ومن أصوله – أيضا – مقدمة فتح الباري ، ولم يبيض إلا بعد موته "[٥] .

٢- ثلاثيات البخاري (نظم)[٦] :

ثلاثيات البخاري أحاديث متصلة بالرسول – صلى الله عليه وسلم – بثلاثة رواة ، وتنحصر في صحيح البخاري في اثنين وعشرين حديثا ، وقد نظم شمس الدين البرماوي ذلك .

---

(١) انظر : شذرات الذهب ٧/ ١٩٧ .

(٢) الأنس الجليل ٢/ ١١٢ .

(٣) البدر الطالع ٢/ ١٨١ .

(٤) توجد نسخة منه بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام ٤٦٣٢/خ .

(٥) كشف الظنون ٥٤٧ .

(٦) الأنس الجليل ٢/ ١١٢ ، وهدية العارفين ٢/ ١٨٦ .

٣- شرح ثلاثيات البخاري[١].

- ثانيا : في الفقه وأصوله :

٤- النبذة الزكية في القواعد الأصلية[٢] :

هي مقدمة فقهية جمعها خالية عن الخلاف والدليل ثم نظمها ألفية ، وشرحها أيضا .

٥- ألفية في أصول الفقه (نظم)[٣] :

يقول ابن العماد : " نظم ألفية في أصول الفقه ، لم يسبق إلى مثل وضعها "[٤] .

٦- الفوائد السنية في شرح الألفية في أصول الفقه[٥] :

استمد أصول هذا الشرح من البحر المحيط في أصول الفقه لشيخه بدر الدين الزركشي كما قال السخاوي[٦] .

وقال ابن العماد عن ألفيته في أصول الفقه " وشرحها شرحاً حافلاً نحو مجلدين ، وكان يقول : أكثر هذا الكتاب هو جملة ما حصلت في طول عمري "[٧] .

٧- شرح خطبة المنهاج للنووي[٨] .

٨- منهج الرائض بضوابط في الفرائض (نظم)[٩] .

٩- شرح منهج الرائض في الفرائض[١٠] .

١٠- جمع العُدّة لفهم العمدة (شرح العمدة)[١١] .

---

(١) ذكره الزركلي في الأعلام ٦ / ١٨٨ ، ١٨٩ وأشار إلى وجوده مخطوطاً .

(٢) كشف الظنون ١٩٢٣ .

(٣) حسن المحاضرة ١ / ٤٣٩ ، والأنس الجليل ٢ / ١١٢ .

(٤) شذرات الذهب ٧ / ١٩٧ .

(٥) الأعلام ٦ / ١٨٩ . وتوجد منه نسخة خطية في مكتبة الأزهر رقمها ٣٢٤٩١٩ ، وحقق في رسائل علمية : رسالة (ماجستير) في جامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية (بنات) للطالبة / أماني محمد ، و رسالة (ماجستير) في جامعة الجنان في لبنان للطالب / توفيق عامر ، ورسالة (دكتوراه) في جامعة أم القرى للطالب / خالد بكر (من أول الكتاب إلى بداية مباحث العموم والخصوص) ، ورسالة (دكتوراه) في جامعة الإمام للطالب / حسن المرزوقي (من مباحث العموم والخصوص إلى آخر الكتاب).

(٦) الضوء اللامع ٧ / ٢٨٢ .

(٧) شذرات الذهب ٧ / ١٩٧ .

(٨) هدية العارفين ٢ / ١٨٦ ، ومعجم المؤلفين ١٠ / ١٣٢ .

(٩) كشف الظنون ١٨٨١ ، وبر وكلمان ٢ / ١١٣ ، وفهرس الظاهرية ٤ / ٢ .

(١٠) كشف الظنون ١٨٨١ ، وهدية العارفين ٢ / ١٨٦ .

(١١) الأنس الجليل ٢ / ١١٢ .

العمدة كتاب في فروع الشافعية لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي (ت ٥٠٧ هـ).

شرحه كثيرون منهم البرماوي ، وقد اعتمد في شرحه على شرح شيخه ابن الملقن[١] .

١١- منظومة في أسماء رجال العمدة ، وشرحها[٢] .

١٢- شرح البهجة الوردية[٣] :

البهجة الوردية منظومة فقهية في فروع الشافعية تقع في خمسة آلاف بيت نظمها ابن الوردي (ت ٧٤٩ هـ)[٤] .

١٣- تلخيص المهمات للأسنوي[٥] .

١٤- تلخيص التوشيح لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١ هـ)[٦] .

١٥- تلخيص قوت القلوب لأبي طالب محمد بن علي العجمي ثم المكي(ت٣٨٦ هـ)[٧]

- ثالثا : في التاريخ :

١٦- أسماء أجداد النبي صلى الله عليه وسلم[٨] .

١٧- مختصر السيرة النبوية على صاحبها أفضل التحية[٩] .

١٨- حاشية على مختصر السيرة النبوية[١٠] .

١٩- الزهر البسام فيما حوته عمدة الأحكام من الأنام (نظم)[١١] :

أرجوزة في التاريخ ، ابتدأ فيها بالنبيّ - صلى الله عليه وسلم - وثنّى بخلفائه الأربعة ، وجعل الباقي من أسماء الرجال مرتبا على حروف المعجم .

٢٠- سَرْح النهر بشرح الزهر[١٢] .

---

(١) الضوء اللامع ٢٨٢/٧ .

(٢) إنباء الغمر ٤١٤/٣ ، والأنس والجليل ١١٢/٢ ، والضوء اللامع ٢٨٢/٧ .

(٣) البدر الطالع ١٨١/٢ .

(٤) كشف الظنون ٢٥٩ ، ٦٢٧ .

(٥) الضوء اللامع ٢٨٢/٧ ، وشذرات الذهب ١٩٧/٧ .

(٦) شذرات الذهب ١٩٧/٧ .

(٧) هدية العارفين ١٨٦/٢ ، وإيضاح المكنون٦١٧٠ .

(٨) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ٦١٠/٢ برقم ٣٨٥٥ .

(٩) هدية العارفين ١٨٦/٢ .

(١٠) الضوء اللامع ٢٨٢/٧ .

(١١) كشف الظنون ٩٥٨ .

(١٢) كشف الظنون ٩٥٩ ، وهدية العارفين ١٨٦/٢ ، وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية رقمها ١٢٣٣ .

- رابعا : في النحو والصرف والعروض :

٢١- شرح اللمحة البدرية في علم العربية[١] :

اللمحة البدرية مختصر في النحو لأبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) .

٢٢- شرح الصدور بشرح زوائد الشذور[٢] :

استدرك شمس الدين البرماوي على ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) في (شذور الذهب) متناً وشرحاً .

٢٣- شرح لامية الأفعال[٣] :

لامية الأفعال لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) وهي منظومة على روي اللام والبحر البسيط ، تقع في أربعة عشر بيتا في أبنية الأفعال .

٢٤- المقدمة الشافية في علمي العروض والقافية[٤] :

هذه هي آثار شمس الدين البرماوي التي تيسّر لي إثباتها من خلال كتب التراجم وغيرها من المظان التي عدت إليها ، وهي تدلّ على سعة أفقه ، وغزارة علمه ، وقد تفرقت كتبه و تصانيفه شذر مذر كما يقول السخاوي[٥] .

* * *

(١) طبع سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م بتحقيق الدكتور عبد الحميد الوكيل .

(٢) طبع سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م دار الطباعة المحمدية بالقاهرة بتحقيق الدكتور / محمد حسن عثمان .

(٣) الضوء اللامع ٧/ ٢٨٢ ، والبدر الطالع ٢/ ١٨١ ، وحقق رسالة (ماجستير) في جامعة الأزهر للطالب / عادل سرور ، ورسالة (ماجستير) في جامعة محمد الخامس بالمعرب للطالب / مصطفى لعميم.

(٤) الأعلام ٦/ ١٨٩ ، ومنه نسخة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام (ف ٢٢٤١) مصورة عن الظاهرية (٣٨٥٥) .

(٥) الضوء اللامع ٧/ ٢٨٢ .

المبحث الثاني : اختياراته النحوية :

١- تقسيم الكلام إلى : خبر وطلب وإنشاء .

اختلفت كلمة العلماء في تقسيم الكلام ، فمنهم من جعل القسمة ثنائية خبراً وإنشاء. ومنهم من جعلها ثلاثية فزاد عليهما الطلب وهذا هو اختيار البرماوي ، ومنهم من زاد على ذلك[١] والقولان الأولان هما المشهوران في المسألة .

القول الأول :

ذهب جماعة من العلماء إلى أن الكلام قسمان : خبر وإنشاء[٢] واختار هذا القول أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) في أحد قوليه[٣]، وابن هشام[٤] (ت ٧٦١ هـ) والسيوطي[٥] (ت ٩١١ هـ) .

يقول أبو حيان : " وتقسيمها – أي الجملة – إلى خبر وإنشاء هو التقسيم الصحيح "[٦] .

ووجه الانحصار فيهما أن الكلام يشتمل على نسبة تامة بين طرفيه : المسند والمسند إليه كـ (محمد) و (مسافر) فإن كان لتلك النسبة خارج بحيث يحتمل الكلام الصدق والكذب فهو الخبر نحو : حضر خالد ، وعليّ غائب .

وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك فهو الإنشاء كالأمر والنهي ونحوهما .

وقسّم البلاغيون الإنشاء قسمين : إنشاء طلبي وهو ما يستلزم مطلوبا ليس حاصلاً وقت الطلب كالأمر والنهي والنداء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي .

وإنشاء غير طلبي وهو ما لا يستلزم مطلوبا ليس حاصلا وقت الطلب كأفعال المدح والذم والتعجب وصيغ العقود والفسوخ[٧] .

وبهذا يتبيّن أن الطلب من أقسام الإنشاء[٨] .

---

(١) انظر : الارتشاف ٤١٢/١ ، شرح اللمحة لابن هشام ٢٣٣/١ ، الهمع ١٢/١ .

وقد أوصل بعضهم هذه الأقسام إلى ستة عشر قسما . قال السيوطي : " والتحقيق انحصاره في القسمين الأولين . ورجوع بقية المذكورات إليهما "

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٣٢/١ ، الفوائد الضائية ١٧٥/١ ، شروح التلخيص ١٦٣/١ ، التصريح ٢٢/١ .

(٣) التذييل والتكميل ٧/٣ ، والارتشاف ٤١١/١ .

(٤) شرح اللمحة ٢٣٢/١ ، شرح شذور الذهب ٣٢ .

(٥) الهمع ١٢/١ .

(٦) التذييل والتكميل ٧/٣ .

(٧) انظر : الأساليب الإنشائية في النحو العربي ١٣ .

(٨) شرح شذور الذهب ٣٢ .

وأسقط ابن مالك[1] (ت ٦٧٢ هـ) الإنشاء رأسا ، وقسّم الكلام إلى :

خبر وطلب ، فأدخل صيغ العقود ونحوها في الخبر ؛ لأنها في الأصل أخبار نقلت إلى معانيها الإنشائية[2] يقول ابن مالك في (الكافية الشافية)[3] :

قول مفيد : طلبا أو خبرا هو الكلام ك (استمعْ) و (سترى)

واعترضه ابن هشام فقال : " وهذا التقسيم ليس بشيء "[4] .

وتعقّب البرماويُّ ابنَ هشام في اعتراضه ، وذكر وجها حسنا حمل عليه صنيع ابن مالك يقول البرماوي : " فإن قلت : فمن قال – كابن مالك في (الكافية) – إنه خبر وطلب ، هل هو ليس بشيء كما قال الشيخ ؟

قلت : بلى له وجه ، وذلك أن الإنشاء عند من ثلّث القسمة ليس هو من وضع اللغة ، إنما هو أمر أثبته الشرع فسمّوه إنشاء ، فرقا بين ما نقل عنه ، وبين ما نقل إليه ، فلفظ (بعتك كذا) و (أنت طالق) و (أشهد بكذا) إخبارات لغة جعلها الشارع أسبابا لأحكامها المرتبة عليها بشروطها فنقلت من الخبر إلى الإنشاء "[5] .

ويعنّ لي أمر آخر يبدو من خلاله أن تقسيم ابن مالك الكلام إلى خبر وطلب لا يخرج عن التقسيم السابق ، وذلك أن الطلب أغلب أنواع الإنشاء ، فسمّي الإنشاء به تغليبا ، والتغليب باب واسع في العربية ، نظير تسميتهم باب كاد وأخواتها (أفعال المقاربة) مع أن بعض أفعال الباب لا دلالة فيه على معنى المقاربة .

أو سمّي به من باب تسمية الكل باسم الجزء على حدّ تسميتهم الكلام كلمة ، والله أعلم .

القول الثاني :

ذهب طائفة من العلماء إلى أن الكلام ثلاثة أقسام : خبر وطلب وإنشاء .

ذلك أن الكلام إن احتمل الصدق والكذب لذاته فهو الخبر ، وإلاّ فإمّا أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا ، والأول هو الطلب والثاني الإنشاء[6] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/١٥٧، ١٥٨ .

(٢) انظر : مفتاح العلوم ٣٤٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/١٥٧، ١٥٨ .

(٤) شرح اللمحة ١/٢٣٢ .

(٥) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٦٠ .

(٦) انظر : شرح اللمحة لابن هشام ١/٢٣٢ .

وهذا التقسيم اختاره عبد الملك الجويني الشافعي[1] يعرف بإمام الحرمين أحد علماء الأصول (ت ٤٧٨ هـ) والسهيلي[2] (ت ٥٨٣ هـ) وهو ظاهر كلام ابن مالك في (التسهيل وشرحه)[3] في حدّ الموصول الاسمي : " وهو من الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية "[4] .

فاشتمل هذا على الطلب والإنشاء منطوقا ، والخبر مفهوما .

وهو اختيار أبي حيان[5] في قوله الآخر ، يقول أبو حيان في كتابه (غاية الإحسان)[6] :

" وأقسامه : طلب وخبر وإنشاء " وقال في الشرح[7] : " قسم النحويون الكلام إلى عدّة أقسام أختار منها هذا ، ودليل حصرها في الثلاثة أن النسبة الإسنادية إمّا أن يتحد قيامها بالذهن وزمان إفادتها ، أولا ، إن اتحد فهو الإنشاء ، وإن لم يتحد فإمّا أن يكون على جهة الاقتضاء أولا ، إن كانت فهي الطلب ، سواء أكان اقتضاء وجود أم اقتضاء عدم ، وإنْ لا فهي الخبر . " .

وهذا التقسيم ظاهر كلام ابن هشام في (أوضح المسالك)[8] ، وأخذ به في (شذور الذهب)[9] ثم تراجع عنه في (شرحه) فقال بعد أن قسّم الكلام إلى : خبر وطلب وإنشاء " وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم ، والتحقيق خلافه ، وأن الكلام ينقسم إلى : خبر وإنشاء فقط ، وأن الطلب من أقسام الإنشاء "[10] .

واختار البرماوي[11] تقسيم الكلام إلى : خبر وطلب وإنشاء ، وهو الوجه عندي .

وقد أيّد البرماوي اختياره هذا بثلاثة أمور :

---

(١) البرهان في أصول الفقه ١/١٩٨ .

(٢) نتائج الفكر ٦٢ .

(٣) التسهيل ٣٣ وشرحه ١/١٨٦، ١٨٧ .

(٤) التسهيل ٣٣ .

(٥) اللمحة مع شرحها للبرماوي ١٧ – ١٩ ، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٣٤ .

(٦) غاية الإحسان : ٥٨ .

(٧) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٣٤ .

(٨) أوضح المسالك ١/١٦٤ .

(٩) شرح شذور الذهب ٣١ .

(١٠) شرح شذور الذهب ٣٢ .

(١١) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٥٧ وما بعدها ، وشرح اللمحة للبرماوي ١٧ وما بعدها .

أولها : أن هذا التقسيم هو ظاهر ما في (التسهيل وشرحه) و(أوضح المسالك) .

ثانيها : ثبوت مغايرة الطلب للإنشاء .

ثالثها : أنه لا مشاحة في الاصطلاح .

يقول البرماوي : " تقسيمه إلى الأقسام الثلاثة هو قضية كلام (التسهيل وشرحه)[1] في (باب الموصول) حيث قال في تعريف الموصول : " جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية " .

وجرى على ذلك المصنف في (توضيحه)[2] في الكلام على الصلة حيث قال : " وشرطها أن تكون خبرية " ثم قال : " لا إنشائية ك (بعتكه) ولا طلبية ك (اضربْه ، ولا تضربْه) انتهى .

ويظهر ترجيح هذا – إن شاء الله – وذلك أن اختلاف العلماء في هذه التقسيمات هل المرجع فيه إلى مجرد الاصطلاح ؟ أو إلى المعنى واختلاف الحقائق ؟ بحيث لا تدخل حقيقة قسم تحت آخر .

فإن كان الأول فلا مشاحة في الاصطلاح ، لكن تكثير الأقسام وإفرادها بأسماء أفيد من تقليلها ، من حيث إنه لا يحوج بعد ذكر المطلوب باسمه إلى قرينه أصلا .

وإن كان الثاني فالقائل بتثليث القسمة على الوجه السابق قد ميّز بين الطلب والإنشاء ، بأن الإنشاء لا خارج له ، بل معناه مقارن للفظه في الزمن ، وبأنه لا اقتضاء فيه ، والطلب له خارج ، وفيه اقتضاء ، أمّا اقتضاؤه فواضح ، وأما كونه خارجا ؛ فلأن النسبة التي بها صار كلاما – وهي النسبة الواقعة بين جزئيه – لا بدّ لها من زمن تقع فيه إذا وجدت ، وزمنها المستقبل ؛ لأنها مطلوبة ، والمطلوب غير حاصل ، ولأجل ذلك قال ابن مالك في (تسهيله)[3] في فعل الأمر " والأمر مستقبل أبدا " وعلل ذلك في (شرحه)[4] " بأنه يطلب به حصول ما لم يحصل فلزم استقباله " وهذا معنى شامل للجملة الطلبية مطلقا أمراً أو نهيا أو استفهاما .

وإذا ثبت أن له خارجاً ثبت تغايره مع الإنشاء لتنافيهما في ذلك "[5] والله أعلم .

---

(١) التسهيل ٣٣ وشرحه ١٨٦/١ ، ١٨٧ .

(٢) أوضح المسالك ١٦٤/١ .

(٣) التسهيل ٤ .

(٤) شرح التسهيل ١٧/١ بتصرف يسير .

(٥) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٥٧ – ٥٩ .

٢- ألفاظ العقود أسماء جموع .

ألحق بالجمع المذكر السالم في إعرابه كلمات ليست على شرطه[١] من تلك الكلمات ألفاظ العقود الثمانية وهي العشرون إلى التسعين ، وقد وردت كلّها في التنزيل[٢].

واختلف النحويون في حقيقتها على قولين :

يرى جمهور النحويين أن ألفاظ العقود أسماء جموع ؛ لأنه ليس لها واحد من لفظها .

ومن القائلين بذلك الدينوري[٣] (ت ٤٩٠ هـ) والحيدرة اليمني[٤] (ت ٥٩٩هـ) وابن مالك[٥] وأبو حيان[٦] وابن هشام[٧] والسيوطي[٨] .

ويرى بعض النحويين[٩] أنها جموع ، جمعت هذا الجمع عوضا من عدم تأنيث مفرداتها بالتاء حين عُدّ بها المؤنث .

ولم أجد من النحويين – فيما أعلم – عزا هذا القول إلى أحد بعينه وإنما يرد في كتبهم بلا نسبة نحو (زعم بعضهم) و (قال بعضهم) وقد أورده ابن مالك في (شرح التسهيل) وضعّفه يقول ابن مالك : " وقال بعضهم : ثلاثون وأخواته جموع على سبيل التعويض كما ذكر في أرض ؛ لأن تاء التأنيث من مفرداتها سقطت حين عُدّ بها المؤنث ولم يكن من حقها أن تسقط ، فجمعت هذا الجمع تعويضا ، .... وهذا قول ضعيف ؛ لأن ذلك لو كان مقصوداً لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصا بمقدار ، ولا يعهد ذلك في شيء من الجموع قياسية كانت أو شاذة "[١٠] .

واختار البرماوي[١١] رأي الجمهور وهو أن ألفاظ العقود أسماء جموع، يقول البرماوي : " أما

---

(١) وهو كونه علما أو صفة لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث وله واحد من لفظه ومعناه .

(٢) التصريح ٧٢/١ .

(٣) ثمار الصناعة : ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٤) كشف المشكل في النحو ١٩١ .

(٥) شرح التسهيل ٨٣/١ .

(٦) التذييل والتكميل ٣٢٢/١ .

(٧) أوضح المسالك ٤٨/١ . شرح شذور الذهب ٥٦ ، الجامع الصغير ١٢ .

(٨) الهمع ٤٦/١ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٨٣/١ ، التذييل والتكميل ٣٢٢/١ ، الهمع ٤٦/١ .

(١٠) شرح التسهيل ٨٣/١ .

(١١) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٦٨ .

عشرون وبابه فالمراد به العقود الثمانية إلى التسعين ، وهي أسماء جموع على الأصح ، لا جموع على سبيل التعويض كما قرره بعضهم موجّها له بشيء ضعيف "[1] .

ويترجح عندي ما اختاره البرماوي وفاقا للجمهور لما يأتي :

١- دلالة هذه الألفاظ على عدد معيّن ومقدار مخصوص وذلك لا يُعهد في الجموع قياسية كانت أو شاذة[2] .

٢- أنه لو كانت عشرون جمع عشرة ، وثلاثون جمع ثلاثة للزم صدق ثلاثين على تسعة ، لأن أقل الجمع ثلاثة ، و (تسعة) ثلاثة مقادير الثلاثة ، أي : أن ثلاثة وثلاثة وثلاثة مجموعها بالحساب تسعة ، ولو جمعناها جمع مذكر سالما لقلنا في جمعها (ثلاثون) وهو خطأ ، إذ دلالته حسابيا غير دلالة تسعة المراد من جمع هذا العدد ، أعني ثلاثة .

وكذلك لزم إطلاق عشرين على ثلاثين إذا قلنا إن عشرين جمع عشرة ، والجمع يجب إطلاقه على ثلاثة مقادير الواحد ، أي : أن عشرة وعشرة وعشرة مجموعها بالحساب ثلاثون ، ولو جمعنا جمع مذكر سالما لقلنا (عشرون) وهو خطأ ، إذ دلالته حسابيا غير دلالة ثلاثين المرادة من جمع هذا العدد ، وإذا كان اللازم باطلا فالملزوم مثله[3] .

٣- يقول الحيدرة اليمني : " فأما قولهم : عشرون وتسعون فإنه ليس بجمع عند المحققين بدليل كسر العين من عشرين وفتحها من عشرة ، والجمع المسلّم ما يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه[4] " .

٤- ويقول الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي أحد شراح اللمع (ت ٥٣٩ هـ) في حديثه عن عشرين وأخواته : " ليس بجمع في الحقيقة ، بدليل وقوعه على التأنيث كوقوعه على التذكير ، ولو كان جمعا حقيقيا لتميّز المذكر من المؤنث كسائر الجموع "[5] .

وبهذا استبان أن ألفاظ العقود ليست بجموع ، وإنما هي أسماء جموع لا واحد لها من لفظها .

---

(١) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٦٨ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٨٣/١ ، الهمع ٤٦/١ .

(٣) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٢٣/١ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٣/١ .

(٤) كشف المشكل في النحو : ١٩١ .

(٥) البيان في شرح اللمع ٥٤٤ .

٣- مراتب المشار إليه.

للنحويين في مراتب المشار إليه مذهبان :

الأول : ذهب أكثر النحويين[١] إلى أن مراتب المشار إليه ثلاث : قريبة ومتوسطة وبعيدة فالمجرد من أسماء الإشارة للقريبة (ذا) وذو الكاف للمتوسطة (ذاك) وما فيه الكاف واللام للبعيدة (ذلك) ونسبه الرضي[٢] (ت ٦٨٦ هـ) وابن عقيل[٣] (ت ٧٦٩ هـ) إلى جمهور النحويين ، واختاره الحيدرة[٤] والجزولي[٥] (ت ٦٠٥ هـ) وابن يعيش[٦] (ت ٦٤٣ هـ) وابن عصفور[٧] (ت ٦٦٩ هـ) وأبو حيان[٨] وابن هشام في أحد قوليه[٩] وجعل أصحاب هذا القول تشديد النون في (ذانّك و تانّك) عوضا عن اللام ، فهو دليل على البعد .

الثاني : وذهب جماعة من النحويين[١٠] إلى أن مراتب المشار إليه اثنتان : قريبة وبعيدة ولا ثالث لهما .

وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه[١١] (ت ١٨٠ هـ) والمبرد[١٢] (ت ٢٨٥ هـ) وصححه ابن مالك[١٣] ، وجعله الظاهر من كلام المتقدمين ودلّل على صحته بخمسة أمور منها : أن المشار إليه شبيه بالمنادى ، والنحويون مجمعون[١٤] على أن المنادى ليس له إلاّ مرتبتان ، فليقتصر في المشار إليه على مرتبتين إلحاقا للنظير بالنظير .

وأن الفراء (ت ٢٠٧ هـ) نقل أن بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف ، والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على

---

(١) انظر : الارتشاف ٥٠٦/١ ، توضيح المقاصد ١٩٣/١ ، المساعد ١٨٥/١ ، الهمع ٧٦/١ .

(٢) شرح الكافية ٣٣/٢ .

(٣) شرح الألفية ٦٩/١ .

(٤) كشف المشكل ١٤٤ .

(٥) المقدمة الجزولية ٦٨ .

(٦) شرح المفصل ١٣٥/٣ .

(٧) شرح الجمل ٢٠١/١ .

(٨) اللمحة ٥٥ ، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٤٤ ، الارتشاف ٥٠٥/١ ، التذييل والتكميل ١٨٤/١ .

(٩) شرح اللمحة لابن هشام ٣٠٧/١ .

(١٠) انظر : البسيط ٣٠٨/١ ، شرح الكافية ٣٤/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ٧٨ .

(١١) الكتاب ٧٨/٢ .

(١٢) المقتضب ٢٧٧/٤ ، ٢٧٨ .

(١٣) شرح التسهيل ٢٤٢/١ .

(١٤) قال السيوطي : ودعوى الإجماع مردودة ، الهمع ٧٦/١ ، ٧٧ .

اللغتين ليس له إلا مرتبتان .

وأنه لو كانت مراتب المشار إليه ثلاثا لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين .

وتبع ابنَ مالك في هذه المسألة ابنُه بدر الدين[1] (ت ٦٨٦ هـ) وابنُ هشام في قوله الآخر[2] والسيوطي[3] والصبان[4] (ت ١٢٠٦ هـ) .

واختار البرماوي هذا القول ، ذكر ذلك في (شرح اللمحة)[5] مخالفا صاحب المتن أبا حيان .

يقول البرماوي في شرح عبارة أبي حيان : " والمبهم ذا ، وذاك ، وذلك "[6] .

" المراد بالمبهم أسماء الإشارة ، والإشارة إما أن تكون لواحد أو لاثنين أو لجماعة ، وكل من الثلاثة إما لمذكر أو لمؤنث ، وكل من الستة إما لقريب أو بعيد أو متوسط على رأي ، وقد يفهم من عبارة المصنف هنا اختياره ، وإن كان الأصح خلافه "[7] .

والراجح عندي أن مراتب المشار إليه محصورة في مرتبتين : قريبة وبعيدة ، وهو ما اختاره البرماوي تبعا لابن مالك ومن وافقه ؛ للحجج التي ذكرها ابن مالك وأقواها – كما قال المرادي[8] (ت ٧٤٩ هـ) – أن ترك اللام لغة تميم ، والإتيان بها لغة أهل الحجاز ، فلو كانت المراتب ثلاثا كما عليه الجمهور للزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد ، والحجازيين لا يشيرون إلى المتوسط ، فليس للمشار إليه غير مرتبتين .

أن اختيار البرماوي هو الظاهر من كلام المتقدمين كسيبويه والمبرد كما مرّ .

أن المحققين من النحويين كالزمخشري[9](ت ٥٣٨ هـ) وابن الحاجب[10](ت ٦٤٦ هـ) أوردوا مذهب الجمهور بصيغة (قيل) أو (يقال) فلعلّهم لما رأوا أن القول به يحتاج إلى دليل

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٧٨ .

(٢) أوضح المسالك ١٢٤/١ ، شرح شذور الذهب ١٤٠ ، الجامع الصغير ٢٦ .

(٣) الهمع ٧٥/١ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٠٤/١ .

(٥) شرح اللمحة للبرماوي ٥٦ .

(٦) اللمحة ٥٥ .

(٧) شرح اللمحة ٥٥ ، ٥٦ .

(٨) توضيح المقاصد ١٩٣/١ .

(٩) المفصل ١٧٢ .

(١٠) الكافية ١٥٠ .

لم يأخذوه مذهبا، ولم يقطعوا به[1].

وأما قول أصحاب المذهب الأول إنّ تشديد النون في المثنى عوض عن لام (ذلك) فردّه ابن مالك بقوله : " ولا التفات إلى قول من قال : إن تشديد نون (ذانّك) دليل على البعد ، وتخفيفها دليل على القرب ؛ لأنه قد سبق الإعلام بأن التشديد عوض مما حذف من الواحد ، ولأنه يستعمل مع التجريد من الكاف كما يستعمل مع التلبّس بها "[2].

ونقل الرضي[3] عن علم الدين اللورقي الأندلسي (ت ٦٦١ هـ) أنه لا فرق عند اللغويين بين (ذانِك) بالتخفيف و (ذانّك) بالتشديد ، بل هما لغتان بمعنى واحد .

وقال ابن الناظم عن التفريق بينهما " إنه تحكّم لا دليل عليه "[4].

٤- أل في (الآن) زائدة لازمة .

الغالب في (أل) الحرفية أن تكون للتعريف ، فإذا دخلت على اسم مستغن عنها بتعريفه فلا تكون فيه للتعريف ؛ إذ لا يجتمع في اسم تعريفان ، وإنما هي زائدة .

ومن أجل ذلك حكم بزيادتها في : (اليسع) و (الحارث) و (اللات) و (الذي) وفروعه ، و (أل) الزائدة إما أن تكون لازمة أو غير لازمة .

وللنحويين في الألف واللام الداخلة على لفظة (الآن) التي هي ظرف للحاضر من الزمان قولان :

ذهب ابن عصفور[5] إلى أنها حرف تعريف ، فقولك : جئتك الآن بمعنى : هذا الوقت الحاضر ، فهي فيه لتعريف العهد الحضوري ، وعلى هذا لا تكون زائدة .

واختار هذا القول ابن يعيش[6] والصبان[7] ، ونسبه أبو حيان إلى أصحابه يعني الأندلسيين قال : " وهي في (الآن) عند أصحابنا للحضور ، لا زائدة "[8].

وذهب جمهور النحويين إلى أن (أل) في الآن زائدة لازمة .

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٣ .

(٢) شرح التسهيل ١/٢٤٣ .

(٣) شرح الكافية ٢/٣٤ .

(٤) شرح الألفية ٧٨ .

(٥) شرح الجمل ١/١١١ .

(٦) شرح المفصل ٤/١٠٤ .

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٦٤ .

(٨) الارتشاف ١/٥١٧ ، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٩ .

ومعنى كونها زائدة أي : لا تفيد تعريفا ، ولازمة أي : لم يعهد حذفها ؛ لكونها قارنت الكلمة عند الوضع[1] . فهي غير صالحة للسقوط .

وتعريف (الآن) إمّا بتضمنه معنى الإشارة ، أي : أنه تعرّف بحضور مسمّاه كما تعرفت أسماء الإشارة ، هو رأي الزجاج[2] وأكثر النحويين .

أو بتضمنه لام الحضور وهو رأي أبي علي الفارسي[3] (ت ٣٧٧ هـ)

قال الخضري (ت ١٢٨٧ هـ) : " وفيه غرابة حيث ألغي اللفظ الموجود ، وضمن معنى غيره من جنسه "[4]

ومهما يكن من أمر فـ (أل) في كلتا الحالتين لا تكون معرّفة ؛ لأنه لا يجتمع في اسم تعريفان ، فلم يبق إلاّ أن تكون زائدة لازمة .

وممّن صرح بزيادة (أل) في (الآن) وفاقا للزجاج وأبي علي الفارسي ابن جني[5] (ت ٣٩٢ هـ) وابن مالك[6] ، والمالقي[7] (ت ٧٠٢ هـ) والمرادي[8] وابن هشام[9] والسيوطي[10] .

يقول الناظم :

وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللات

واختار البرماوي الحكم بزيادة (أل) في (الآن) واصفا إيّاه بالأصح ، وزاد ذلك تأكيداً بأن أشار إلى الرأي المقابل بصيغة التمريض (قيل) وفي ذلك دلالة على تضعيفه .

يقول البرماوي : " وأمّا (الآن) فمثال لما بني على الفتح ، وهو ظرف للزمن الحاضر ، والألف واللام فيه زائدة لازمة على الأصح ، وقيل : عهدية حضورية "[11] .

تضمن هذا النص حكمين في الآن ، كلاهما مشهور عند النحويين ، بناؤها على الفتح نحو

---

(١) انظر : حاشية الدسوقي على المغني ٥٣/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٥٣/١ .

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ٣٥١/١ .

(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٨٥/١ .

(٥) سر صناعة الإعراب ٣٥٠/١ وما بعدها .

(٦) شرح التسهيل ٢٦١/١ ، شرح الكافية الشافية ٣٣٠/١ .

(٧) رصف المباني ١٦٤ .

(٨) الجنى الداني ١٩٧ .

(٩) أوضح المسالك ١٦٢/١ ، المغني ٧٣ .

(١٠) الهمع ٨٠/١ .

(١١) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٩٢ .

قوله تعالى ﴿ فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ ﴾[1] وقول العرب : من الآنَ إلى غد ، حكاه سيبويه[2] .

وزيادة (أل) وهو الأرجح والأولى عندي ؛ لأنه مذهب أكثر النحويين ، وهو المشهور في كتبهم .

ودليل زيادتها لزومها ، وهذا دليل قوي ؛ لأنه لم يعرف – بعد استقراء كلامهم – أن التي للتعريف وردت لازمة ، بخلاف الزائدة[3] .

وفي كلام ابن هشام[4] إشارة إلى أن (الآن) اسم إشارة للزمان حقيقة ، كما أن (هنا) اسم إشارة للمكان حقيقة[5] فتكون (أل) – حينئذ – زائدة لازمة ، وليست للتعريف ؛ لأن أسماء الإشارة معارف بالحضور ، ولا يجتمع في اسم معرّفان .

ويظهر لي وجه آخر تكون (أل) فيه زائدة لازمة ، وهو أن تعريف (الآن) بالعلمية ، إذ هي جنس للزمان الحاضر[6] و (أل) زائدة لازمة ، وليست للتعريف ، بناء على القاعدة السابقة ، عدم اجتماع معرّفين في اسم ، والله أعلم .

٥– اللام بعد (إنْ) المكسورة الخفيفة لام الابتداء .

تخفف (إن) عند البصريين[7] ، فيغلب إهمالها ، ويبطل اختصاصها بالاسم نحو ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[8] و ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ ﴾[9] .

وتقول : إن عليٌّ لمنطلق .

وتعمل قليلا استصحابا للأصل قال سيبويه : " حدثنا من نثق به ، أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلق "[10]

وإذا خفّفت (إن) وأهملت وعدمت القرينة الدالة على الإثبات لزمت اللام بعدها مخافة اللبس بـ (إن) النافية ، فتفيد اللام مع إفادتها توكيد النسبة الفرق بين (إن) المخففة من

---

(١) سورة البقرة : ١٨٧ .

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٤/١٠٤ ، المغني ٧٣ .

(٤) أوضح المسالك ١/١٦٢ .

(٥) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/٨٥ .

(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٦٤ .

(٧) انظر : شرح المفصل ٨/٧٢ ، شرح التسهيل ٢/٣٣ ، شرح الصدور بشرح زائد الشذور للبرماوي ١٣٣ .

(٨) سورة يس : ٣٢ .

(٩) سورة الأعراف : ١٠٢ .

(١٠) الكتاب ٢/١٤٠ .

الثقيلة و (إن) النافية .

يقول سيبويه : " واعلم أنهم يقولون : إنْ زيد لذاهبٌ ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك ، لما خفّفها جعلها بمنزلة (ما) التي تنفي بها "[1] .

وتسمّى هذه اللام الفارقة ؛ لتفريقها بين النافية والمخففة ، وتسمّى لام الإيجاب ، ولام الفصل[2] .

فإن دلّ دليل على قصد الإثبات فلا تلزم اللام بعدها ؛ لعدم الحاجة إليها كقوله :

أنا ابنُ أباةِ الضَّيمِ من آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المعادنِ[3]

فلو قال : وإن مالك كانت لكرام المعادن جاز ، لكنه استغنى عن اللام ؛ لأن تمدّح الشاعر وافتخاره قرينة لا يصلح معها أن تكون (إن) في البيت نافية .

واختلف النحويون في حقيقة هذه اللام الواقعة بعد (إن) المخففة هل هي لام الابتداء ؟ أو لام غيرها اجتلبت للفرق بين (إن) المخففة و (إن) النافية ؟ .

ذهب سيبويه[4] إلى أن اللام التالية (إن) المخففة هي لام الابتداء التي كانت مع إنّ المشددة ، أفادت مع التوكيد الفرق بين الإثبات والنفي .

واختار هذا القول الأخفش (ت ٢١٥ هـ) والأخفش الصغير (ت ٣١٥ هـ)

وابن الأخضر (ت ٥١٤ هـ) وابن مالك[5] ، وهو ظاهر كلام البرماوي[6] .

وذهب أبو علي الفارسي[7] وابن جني[8] وابن أبي العافية (ت ٥٠٩ هـ) وابن أبي الربيع[9] (ت ٦٨٨ هـ) إلى أنها لام أخرى غير لام الابتداء ، اجتلبت لإظهار الفرق بين المخففة والنافية .

---

(١) الكتاب ٢/١٣٩ .

(٢) انظر : المقتضب ٢/٣٦٣ ، شرح المفصل ٩/٢٦ .

(٣) البيت للطرماح بن حكيم ، انظر : ديوانه : ٥١٢ ، وشرح التسهيل ٢/٣٤ ، الارتشاف ٢/١٥٠ ، الدرر ١/١١٨ .

(٤) الكتاب ٤/٢٣٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٦ ، والارتشاف ٢/١٤٩ ، ٤٢٥ ، والمساعد ١/٣٣٧ ، وتعليق الفرائد ٤/٦٢ ، الهمع ١/١٤٢ .

(٦) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور : ١٣٥ وما بعدها .

(٧) البغداديات ١٧٦ ، ٣٨١ .

(٨) انظر : المغني ٣٠٦ ، تعليق الفرائد ٤/٦٢ .

(٩) الملخص ٢٣٨ .

واحتجوا بعمل الفعل الذي قبلها في ما بعدها نحو ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[1] وما بعد لام الابتداء لا ينتصب بما قبلها ، لأنها تعلق الفعل الذي قبلها عن العمل في ما بعدها .

وذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) بمعنى (ما) النافية واللام بمعنى (إلاّ) ، فـ (إنّ) لا تخفف عندهم أصلاً[2] .

والصحيح عندي أن اللام الواقعة بعد (إن) المخففة من الثقيلة هي لام الابتداء الداخلة على خبر (إنّ) المشددة وفاقا لسيبويه والأكثرين[3] وظاهر كلام البرماوي[4] ، لأن هذا القول أيسر الأقوال في هذه المسألة .

يدل على ذلك دخول اللام مع الإعمال وإن لم يكن ثمّ لبس نحو : إنْ محمداً لقائم[5] وقول العرب : إنْ عمراً لمنطلق، حكاه سيبويه كما تقدم .

وقول الكوفيين إن اللام بمعنى (إلاّ) دعوى لا دليل عليها كما قال ابن مالك[6] .

"وإنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولا لما قبلها من الأفعال ..... لأنه لما بطل عمل (إن) بالتخفيف وقصد بقاؤها توكيداً على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية ، فكان الأولى بذلك اللام التي كانت تصحب حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد ، من التأخر في اللفظ ، والتقدم في النية ، فلم يمنع إعمال ما قبلها في ما بعدها ، كما لم يمنع مع التشديد لأن النية بها التقديم ، وبما تقدم عليها التأخير[7] ".

وثمرة الخلاف السابق تظهر عند دخول علمت وأخواتها على (إنْ) نحو : علمت إنْ زيد لناجح[8] .

فعلى قول سيبويه وتابعيه إنها لام الابتداء يجب كسر الهمزة ، وتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة .

---

(١) سورة الأعراف ١٠٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨/ ٧٢ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٤ ، المغني ٣٠٦ ، شرح الصدور بشرح زوائد الشذور للبرماوي ١٣٤ .

(٣) المغني ٣٠٥ .

(٤) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٣٥ وما بعدها .

(٥) انظر : شرح المفصل ٨/ ٧٢ .

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٥ .

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٦ .

(٨) انظر : الارتشاف ٢/ ١٤٩، ٤٢٥ ، تعليق الفرائد ٤/ ٦٢ .

وعلى القول الثاني وهو قول الفارسي ومن وافقه تفتح الهمزة ، لطلب العامل لها ، ولا معلق ؛ لأن الفارقة ليست من المعلقات[1] .

وهنا تساؤل مفاده إذا فتحت الهمزة فلا تلتبس بالنافية ، فما الحاجة للام الفارقة حينئذ ؟.

أشار البرماوي في حديثه عن هذه المسألة إلى ذلك كله فقال :

" يظهر أثر الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر ، وهي ما في الحديث الصحيح في البخاري[2] وغيره[3] من حديث أسماء مرفوعا " إنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريبا من فتنة الدجال ، فيقال : ما علمك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن أو الموقن فيقول : هو محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبناه ، واتبعناه ، هو محمد ثلاثا ، فيقال : نم صالحا قد علمنا إن كنت لموقنا به "[4] .

فمن جعلها لام الابتداء في " إن كنت لموقنا " كسر (إنْ) وهو جواب ابن الأخضر ، ومن جعلها لاما أخرى فتح وهو جواب ابن أبي العافية .

قلت[5] : لقائل أن يقول : إذا فتحت (إن) فلا تلتبس بـ (إن) النافية ، فلا حاجة للام فارقة ، اللهم إلاّ أن يقال إن الذي لم يجعلها لام ابتداء يقول : إنها لام اجتلبت للتأكيد مطلقا ، فإن كان التباين تمّ بـ (إن) النافية حصل الفرق بها ، وإلا كانت لمجرد التوكيد فيسهل الأمر والله أعلم "[6]

٦- اسم (أنْ) المخففة لا يلزم أن يكون ضمير شأن .

تحفف (أن) فيبقى عملها ، ولا تلغى ، ويجب - حينئذ - كون اسمها ضميراً محذوفا ، وكون خبرها جملة ، نحو قوله تعالى ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[7] وقوله ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[8] .

ومحل الخلاف في هذه المسألة في الضمير الواقع اسما لـ (أنْ) المخففة من الثقيلة، هل

---

(١) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٣٨/١ .

(٢) صحيح البخاري ٢٥٠/١ (كتاب الجمعة) رقم الحديث (٩٢٢) .

(٣) صحيح مسلم ٦٢٢/٢ (كتاب الكسوف) رقم الحديث (٩٠٥)

(٤) في الصحيحين " قد نعلم إن كنت لتؤمن " والاستشهاد به متحقق .

(٥) القائل البرماوي .

(٦) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور : ١٣٧، ١٣٨ .

(٧) سورة يونس : ١٠ .

(٨) سورة المزمل : ٢٠ .

يتعيّن كونه ضمير شأن أو لا ؟ قولان :

اختار جماعة من النحويين منهم ابن يعيش[1] وابن الحاجب[2] والرضي[3] والمالقي[4] القول الأول ، ولذلك قيدوا الضمير الواقع اسما لـ (أنْ) المخففة بكونه ضمير الشأن .

وعزاه أبو حيان[5] إلى بعض أصحابه .

يقول المالقي : " أنِ الخفيفة يكون اسمها أبداً ضمير أمر وشأن ، تقول : علمت أنْ زيدٌ قائمٌ ، وتقول : علمت أنْ سيقوم أو أن قد تقوم أو أن سوف تقوم .... والتقدير في ذلك كلّه أن الأمر أو الشأن "[6] .

وذهب ابن مالك[7] وأبو حيان[8] والمرادي[9] وابن هشام[10] إلى أنّ الضمير الواقع اسما لـ (أنْ) المخففة لا يتعيّن أن يكون ضمير شأن .

واختار البرماوي هذا القول . يقول البرماوي في كلامه على (أنْ) المخففة : " وإذا كان اسمها ضميراً مستتراً ، فهل يلزم أن يكون ضمير الشأن أو لا ؟ الأصح الثاني ، فقد قال سيبويه[11] في قوله تعالى : ﴿ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ ﴾[12] التقدير : أنك "[13] .

فقد جعل إمام الصناعة سيبويه اسم (أنْ) المخففة في الآية ضمير المخاطب .

وفي نحو : قد علمت أنْ لا يقولُ ذاك ، وقد تيقنتُ أنْ لا تفعلُ ذاك قال سيبويه : " كأنه قال : أنّه لا يقول وأنّك لا تفعلُ "[14] .

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٧٢ .

(٢) الكافية ٢٢٤ .

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣٥٩ .

(٤) رصف المباني ١٩٥ .

(٥) الارتشاف ٢/ ١٥١ .

(٦) رصف المباني ١٩٥، ١٩٦ .

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٤١ .

(٨) الارتشاف ٢/ ١٥١ .

(٩) الجنى الداني ٢١٨ .

(١٠) المغني ٤٧، ٤٠٤، ٦٣٨ . أوضح المسالك ١/ ٣٧٠ .

(١١) الكتاب ٣/ ١٦٣ .

(١٢) سورة الصافات : ١٠٤، ١٠٥ .

(١٣) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور : ١٤٠ .

(١٤) الكتاب ٣/ ١٦٥ .

فاسم (أن) في الأول ضمير الغائب ، وفي الثاني ضمير المخاطب.

يقول ابن مالك : " ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى "[1] .

فدلّ ذلك على أن جعل اسم (أنْ) ضمير الشأن – دائما – ضعيف .

ويقرر ابن هشام بعد ذكره مخالفة ضمير الشأن للقياس من عدّة أوجه " أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره "[2] .

ومن ثم ضعّف قول كثير من النحويين إن اسم (أنْ) المفتوحة المخففة ضمير شأن ، كما ضعّف قول الزمخشري[3] في قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ ﴾[4] إن اسم (إنّ) ضمير الشأن ، والأولى كونه ضمير الشيطان[5] .

٧– إهمال (لكن) المخففة .

ذهب جمهور النحويين[6] إلى أن (لكنّ) إذا خفّفت أهملت ؛ لزوال اختصاصها بالدخول على الأسماء .

وخالف في ذلك يونس (ت ١٨٣ هـ) والأخفش[7] فأجازا إعمالها مخففة .

واختار البرماوي مذهب الجمهور ، يقول البرماوي : " فأما (لكن) فإذا خفّفت وجب إلغاؤها فلا تعمل شيئا ، بل تكون من الحروف العواطف ... وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا ، بل حكي عن يونس أنه حكاه عن العرب ، قيل : وهي رواية لا تعرف "[8].

وعندي أن اختيار البرماوي تبعا للجمهور أرجح ؛ لقوة دليلهم ، فقد زال بعد التخفيف اختصاص (لكن) الموجب للإعمال ، فهي بعد التخفيف تدخل على الأسماء والأفعال[9] .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٤١ .

(٢) المغني ٦٣٧ .

(٣) الكشاف ٢/٧٥ .

(٤) سورة الأعراف : ٢٧ .

(٥) المغني : ٦٣٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/١١٦ ، معاني القرآن للفراء ١/١٦٤ ، المفصل ٣٥٨ ، شرح المفصل ٨/٨٠ ، شرح التسهيل ٢/٣٢ ، شرح الكافية ٢/٣٦٠ ، الارتشاف ٢/١٥١ ، المغني ٣٨٥ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٨ ، الجنى الداني ٥٨٦ ، الارتشاف ٢/١٥١ .

(٨) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور : ١٣٣ .

(٩) انظر : شرح الجمل ١/٤٣٦ ، رصف المباني ٢٧٧ .

نحو قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾[1] وقوله ﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[2].

وكذلك زال شبهها بالفعل بعد التخفيف فبطل عملها[3].

وأقوى الحجج عدم سماع إعمالها مخففة[4]، وما حكي عن يونس من أنه حكاه عن العرب شاذ، فضلاً عن عدم ثبوته.

قال ابن يعيش: "ولا نعلمها أعملت مخففة"[5].

وقال الرضي "لا أعرف له شاهداً"[6] أي: على عملها بعد التخفيف.

ولذلك قال البرماوي: "وهي رواية لا تعرف".

٨- حركة بناء اسم (لا) النافية للجنس المجموع بالألف والتاء.

(لا) النافية للجنس وتسمّى (لا) التبرئة تعمل عمل (إنّ) واسمها إذا كان مفرداً - أي غير مضاف ولا شبيه به - بني على ما ينصب به لو كان معربا، لتضمنه معنى (مِن) الاستغراقية، أو لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر[7].

ومن أنواع اسم (لا) المفرد ما جمع بالألف والتاء المزيدتين نحو: مسلمات، وقانتات اختلف النحويون في الحركة التي يبنى عليها، ولهم في ذلك آراء أربعة:

١- البناء على الكسر.

مثل: لا طالباتِ غائبات، وهذا هو المشهور عن أكثر النحويين[8]، وهو الجاري على القاعدة المشهورة "اسم (لا) المفرد يبنى على ما ينصب به".

---

(١) سورة النساء ١٦٢.

(٢) سورة البقرة ٥٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨.

(٤) قال ابن مالك: "لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف" شرح التسهيل ٢/٣٨.

(٥) شرح المفصل ٨/٨٠.

(٦) شرح الكافية ٢/٣٦٠.

(٧) انظر: الكتاب ٢/٢٧٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٢٨، شرح المفصل ٢/١٠١، المغني ٣١٣، تعليق الفرائد ٤/٩٤.

(٨) انظر: الارتشاف ٢/١٦٥، شرح الكافية للرضي ١/٢٥٦، التصريح ١/٢٣٩، الهمع ١/١٤٦، حاشية الدسوقي على المغني ١/٢٤٨.

٢- البناء على الفتح .

وإليه ذهب المازني[١] (ت ٢٤٩ هـ) والفارسي[٢] وابن عصفور[٣] ووجهة هذا الرأي أن الحركة هنا حركة الاسم المركب مع (لا) وحركة المبني المركب الفتحة للتخفيف .

قال ابن جني : " ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة إلا شيئا قاسه أبو عثمان ، فقال : أقول : لا مسلماتَ لك بفتح التاء ، قال : لأن الفتحة الآن ليست لـ (مسلمات) وحدها وإنما هي لها ولـ (لا) قبلها "[٤] .

قال خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) : " وهو حسن في القياس "[٥] .

٣- البناء على الكسر مع التنوين .

نظراً إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البناء ، ونسب هذا القول إلى ابن الدهان (ت ٥٦٩ هـ) وابن خروف (ت ٦٠٩ هـ)[٦] .

قال الرضي : " وهو منقوض بنحو : يا مسلمات ، مجرداً عن التنوين اتفاقا "[٧] .

٤- جواز البناء على الكسر أو الفتح وهو الأرجح .

وهذا الرأي يجيز الوجهين : الأول والثاني معا ، ولا يوجب أحدهما ، ورجح الفتح - وإن كان القياس وجوب الكسر - لأنه الحركة التي يستحقها المركب كما قال ابن هشام[٨] ، وذلك أن التركيب مظنّة ثقل المركب فاحتاج أن يبني على أخف الحركات تخفيفا كما اختير في خمسة عشر .

جزم بهذا القول ابن مالك[٩] وأبو حيان[١٠] وابن هشام[١١] وخالد الأزهري[١٢] والسيوطي[١٣] .

---

(١) انظر : الخصائص ٣/٣٠٥ ، الارتشاف ٢/١٦٥ ، الهمع ١/١٤٦ .

(٢) انظر : الارتشاف ٢/١٦٥ ، شرح الكافية للرضي ١/٢٥٦ ، الهمع ١/١٤٦ .

(٣) المقرب ١/١٩٠ .

(٤) الخصائص ٣/٣٠٥ .

(٥) التصريح ١/٢٣٩ .

(٦) انظر : الارتشاف ٢/١٦٥ ، الهمع ١/١٤٦ .

(٧) شرح الكافية ١/٢٥٦ .

(٨) المغني ٣١٤ .

(٩) التسهيل ٦٧ ، وشرحه ٢/٥٥ .

(١٠) الارتشاف ٢/١٦٥ .

(١١) المغني ٣١٤ .

(١٢) التصريح ١/٢٣٩ .

(١٣) الهمع ١/١٤٦ .

وهو اختيار البرماوي[1] في المسألة ، إذ جاء في حديثه عن الحالة التي يبنى فيها اسم (لا) على نائب الفتح ، يعني الياء في المثنى وجمع المذكر ، والكسر في جمع المؤنث ومنه نحو : لا قائمات قوله : " إن هذا ليس حتما ، بل يجوز أن يبنى على الفتح ،بل هو الأرجح ، ويروى بالوجهين قول سلامة بن جندل :

إنّ الشبابَ الذي مجدٌ عواقبُه فيه نَلَذُّ ولا لذّاتَ للشّيب[2]

وفي ذلك ردّ على من عيّن الكسر ، أو عيّن الفتح كابن عصفور ، أو كسر مع التنوين كابن خروف "[3]

ومثل بيت سلامة بن جندل قول الشاعر :

لا سابغاتَ ولا جَأْوَاءَ باسلةً تَقِي المنونَ لدى استيفاءِ آجالِ[4]

يروى (سابغات) بالفتح والكسر .

وإذا كان مرجع القواعد النحوية هو ما سمع عن العرب فإن هذا الرأي هو أرجح الآراء في هذه المسألة عندي .

يقول أبو حيان : " والصحيح جواز الفتح والكسر من غير تنوين ، و به ورد السماع ، ولو عملوا بالسماع ما اختلفوا "[5] .

ومن ثمرة هذا القول الرد على من زعم أن حركة اسم (لا) المفرد حركة إعراب ؛ إذ لو كان معرباً لوجب فيه الكسر ؛ لأن الجمع بالألف والتاء ينصب بالكسرة ، والسماع لا يؤيده ، بل روى به وبالفتح ، بل الفتح أولى وأشهر وأرجح ، فدلّ ذلك على أن الفتحة فتحة بناء لا إعراب[6]، والله أعلم .

٩- مكرّر اسم (لا) المفرد الموصوف بمفرد .

يقول البرماوي : " وحقيقة المسألة أنه إذا كرر اسم (لا) المفرد ، ولم يُفصل ووصف

---

(١) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) انظر : ديوان سلامة بن جندل : ٩٣ ، وشرح التسهيل ٢/٥٥ ، والمساعد ١/٣٤٠ ، والدرر ١/١٢٧ ، والخزانة ٢/٨٥ .

(٣) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٨٤ ، ٨٥ .

(٤) لا يعرف قائله وهو في : شرح التسهيل ٢/٥٥ ، وشرح القطر ١٦٧ ، والهمع ١/١٤٦ ، والدرر ١/١٢٧ .

(٥) الارتشاف ٢/١٦٥ .

(٦) انظر : حاشية الدسوقي على المغني ١/٢٤٨ .

بمفرد غير مفصول نحو : لا ماءَ ماء بارداً في الدار "[1] .

هذه صورة المسألة كما صوّرها البرماوي ومثّل لها .

وقد اتفق النحويون على أن مكرر اسم (لا) في المثال المذكور – وهو (ماء) الثاني – تجوز فيه الأوجه الثلاثة[2] الجائزة في النعت المفرد نحو : لا رجل ظريف في الدار ، وهي :

١– البناء على الفتح نحو : لا ماءَ ماءَ بارداً في الدار قيل : لتركيبه مع الأول تركيب الموصوف والصفة . أو أن النعت من تمام المنعوت فاستحق (ماء) الثاني البناء لذلك وإن فصل عن (لا)[3] .

٢– النصب حملا على محمل اسم (لا) تقول : لا ماءَ ماءً باردًا لنا .

٣– الرفع مراعاة لمحمل (لا) واسمها فإنهما في محل رفع بالابتداء عند سيبويه[4] ، تقول : لا ماءَ ماءٌ باردٌ لنا[5] .

فلا خلاف بين النحويين – إذاً – في حكم مكرر اسم (لا) وأنه يأخذ حكم النعت فيجوز بناؤه على الفتح ونصبه ورفعه ، وإنما الخلاف بينهم في نوع الاسم المكرر هل هو نعت أو توكيد لفظي أو بدل ؟ .

صريح كلام سيبويه أنه نعت ، يقول : " وإن كررت الاسم فصار وصفا فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك : لا ماءَ ماءً باردًا ، ولا ماءَ ماءَ باردًا "[6] .

وجزم به ابن يعيش[7] وابن هشام فعدّه في (أوضح المسالك)[8] من أمثلة النعت .

وأجاز ابن الحاجب[9] كونه توكيدًا أو بدلا .

وأجاز الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) كونه صفة أو توكيدًا لفظيا .

يقول الدماميني في إعراب مكرر اسم (لا) في هذه المسألة : " وفيه وجهان : أحدهما :

---

(١) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٨٦ .

(٢) انظر : التصريح ٢٤٣/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٦٢/١ . والمساعد ٣٥٠/١ . وتعليق الفرائد ١٢٥/٤ .

(٤) الكتاب ٢٧٥/٢ .

(٥) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٣٤/١ ، ٢٣٥ .

(٦) الكتاب ٢٨٩/٢ .

(٧) شرح المفصل ١٠٩/٢ .

(٨) أوضح المسالك ٢٣/٢ .

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٣/١ .

أنه صفة ؛ لأن هذه النكرة موطئة للنعت ، وإذا وصف الاسم جاز أنه يوصف به .

الثاني : أنه توكيد لفظي "[1] .

والمختار عند البرماوي أن مكرر اسم (لا) نعت ، وخطّأ قول من قال إنه توكيد للأول أو بدل منه .

يقول البرماوي : " فـ (ماء) الثاني صفة لاسم (لا) لأن الاسم الجامد إذا وصف صح أن يقع صفة ، والصفة فيها ثلاثة أوجه فيكون هذا من أمثلة الصفة ، والقول إنه توكيد خطأ ؛ لأنه إن كان من التوكيد المعنوي فهو بألفاظ مخصوصة كالنفس والعين ، وإن كان من التوكيد اللفظي فليس معناه بعد أن وصف معنى الذي قبله ، بل بغير معناه ، ولا يقال – أيضا – إنه بدل؛ لأن لفظه لفظ الأول ، ولو كان قد وصف "[2] .

وتخطئة البرماوي إعرابه توكيداً مبنيّة على جعل (باردًا) صفة لـ (ماء) الثاني ؛ لأن اسم (لا) يكون مطلقا ، والمكرر مقيد بالوصف ، وأمّا على القول إن (باردًا) وصف ثان للأول فلا يرد اعتراضه حينئذ .

وقد أشار البرماوي إلى ذلك الاحتمال فقال : " قلت ويحتمل أن يجعل (باردًا) صفة لـ (ماء) الأول فلا مانع – حينئذ – أن يكون (ماء) الثاني توكيداً للأول "[3] .

وعجب أن يجيز البرماوي إعراب مكرر اسم (لا) توكيداً لفظيا إذا كان (باردًا) وصفا للأول ، ولا يجيز مثل ذلك إذا كان (باردًا) صفة للثاني ، ولا فرق بين الأمرين .

وعلى كلّ حال فإن الحكم الإعرابي لا يختلف في مكرر اسم (لا) باختلاف نوعه ، سواء أكان توكيداً أم نعتا ، ففيه الأوجه الثلاثة التي تقدمت : بناؤه على الفتح ، ورفعه ، ونصبه ولكن اعتباره توكيداً لفظيا – في نظري – أوضح وأقوى والله أعلم .

١٠– تأنيث الفعل المسند لضمير المؤنث .

يكاد النحويون[4] يجمعون على وجوب تأنيث الفعل إذا أسند لضمير المؤنث نحو : النجوم ظهرت ، والشمس طلعت[5] وإنما أوجبوا تأنيث الفعل مع الضمير ؛ لأن تأنيث الضمير الفاعل

---

(١) تعليق الفرائد ٤ / ١٢٥، ١٢٦ .

(٢) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٨٦ ، ٨٧ .

(٣) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٨٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٥ ، والخصائص ٢ / ٤١١ ، والأمالي الشجرية ١ / ١٥٨ و ٢ / ١٦٢ ، وشرح المفصل ٥ / ٩٤ ، والمقرب ١ / ٣٠٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٩٧ .

(٥) اقتصرت على مثال مجازي التأنيث ، لأنه يدل على وجوب ذلك مع حقيقي التأنيث بالأولى .

خفي ، فألحقوا في الفعل علامة لتدل على تأنيث المسند إليه فإذا قيل : الشمس يطلع ، توهم أن الفاعل منتظر أي : ضوؤها[1] .

والبرماوي[2] لم يخرج عمّا أجمعوا عليه .

وخرق ابن كيسان[3] (ت ٢٩٩ هـ) هذا الإجماع فأجاز ترك التاء في ما أسند لضمير المؤنث .

وقد أورد البرماوي مذهبه ودليله وأجاب عنه يقول البرماوي : " أقول : مذهب ابن كيسان أنه يجوز ترك التاء في ما أسند لضمير المؤنث ، واستدل بقول عامر بن جوين الطائي :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبقالَها[4]

والجواب عنه – كما قال المصنف – أن هذا ضرورة "[5] .

حيث لم يقل : أبقلت .

ومثله في الإسناد لضمير المؤنث مع ترك التاء قول الأعشى :

فَإِمّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فإنّ الحوادثَ أَوْدَى بِها[6]

ولم يقل : أودت .

وقول زياد الأعجم :

إنّ السماحةَ والمروءةَ ضُمِّنا قبرًا بِمَرْوَ على الطريقِ الواضحِ[7]

والقياس : ضمِّنتا .

فتجريد الفعل من علامة التأنيث في هذه الأبيات ضرورة شعرية عند الجمهور ، وابن كيسان لا يرى أن ذلك ضرورة فأجاز في الفعل التأنيث والتذكير .

يقول البرماوي : " وقال ابن كيسان في البيت الأول كان يمكن الشاعر أن يقول : أبقلت

---

(١) انظر : التصريح ٢٧٧/١ .

(٢) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٠٣ – ١٠٦ ، شرح اللمحة ٢١٣ .

(٣) انظر : المغني ٨٦٠ ، الهمع ١٧١/٢ .

(٤) البيت في : الكتاب ٤٢/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والأمالي الشجرية ١٥٨/١ و١٦١ ، وشرح أبيات المغني ١٧/٨ .

(٥) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٦) ديوان الأعشى ٢٢١ ، وهو في الكتاب ٤٦/٢ ، وشرح التسهيل ١١٢/٢ ، وتعليق الفرائد ٣١/٢ و ٢٢٨/٤ وشرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٠٥ .

(٧) شعر زياد الأعجم ٥٤ ، والإنصاف ٧٦٣/٢ ، شرح الشذور ١٦٩ ، تعليق الفرائد ٢٢٨/٤ ، شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٠٤ ، الخزانة ١٩٢/٤ .

ابقالها، بإثبات التاء، وإسقاط الهمزة.

وردّ[1] عليه بأن من العرب من لا يجيز في الهمزة إلا التحقيق، فمن أين لنا أن هذا الشاعر يجيز النقل والحذف؟"[2].

وتعقب البرماوي هذا الرد بقوله:

" قلت: وفيه نظر، فقد حكى الأعلم في (شرح أبيات سيبويه)[3] أنه روي: أبقلتِ ابقالها، بتخفيف الهمزة، قال: ولا ضرورة فيه على هذا؛ إذ هذا دليل على أن قائله يجيز النقل، قال: وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة انتهى"[4] وعلّق البرماوي على تأويل الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) الأرض المؤنث بالمكان المذكر بقوله: " وهو جواب حسن، لولا قوله: إبقالها، بالتأنيث"[5].

قلتُ: وإنما قيل " إبقالها " بالتأنيث مراعاة للفظ.

والصحيح عندي أن تأنيث الفعل في هذه المسألة واجب، وأمّا الشواهد المسموعة التي جاءت مخالفة للقاعدة فقد أجيب عنها بأحد أمرين:

١- أنه ضرورة، وهذا جواب الجمهور.

٢- أنه مؤول بمذكر، فأولت الأرض بالمكان أو الموضع، والحوادث بالحدثان، والسماحة والمروءة بالكرم والشرف، فيكون الضمير المستتر ضمير مذكر لا مؤنث فيمتنع لحاق التاء. وهذا التأويل ذكره الأعلم الشنتمري وغيره[6].

ويتضح لي مما تقدم أن مذهب ابن كيسان في هذه المسألة مبني على رأيه في تفسير الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه.

وهو مردود بأن ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر، وإنما معنى الضرورة عندهم أنها من التراكيب الواقعة في الشعر المختصة به، ولا تقع في النثر في كلامهم، ولأن الشاعر لا يلزمه تخيّل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها، فربما لا تحضره

---

(١) انظر: المغني ٨٦٠.

(٢) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٠٥، ١٠٦.

(٣) تحصيل عين الذهب ١/٢٤٠.

(٤) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٠٦.

(٥) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٠٦.

(٦) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٢٤٠، شرح التسهيل ٢/١١٢، شرح الكافية ٢/١٧٠.

وقت النظم إلا عبارة واحدة فيكتفي بها ، ولأنه لو فتح هذا الباب لاتسع الخرق .

فالصحيح أن الضرورة هي مالا يجوز إلاّ في الشعر[1] سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم تكن ، والله أعلم .

١١- حذف فعل الفاعل أو نائبه جوازًا أو وجوبا .

تحدث البرماوي عن الأحكام التي يشترك فيها الفاعل والنائب عنه ، وذكر منها :

حذف رافع الفاعل والنائب عنه ، للدلالة عليه فقال : " وهذا الحذف على ضربين : جائز وواجب "[2] .

ثم مثل لمسألتين من مسائل الحذف إحداهما للحذف الجائز والأخرى للحذف الواجب ، واقتصر عليهما ، لأن الحذف في كلتا المسألتين مما يكثر ويطرد .

فيكثر حذف الفعل جوازًا في جواب الاستفهام[3] يقول البرماوي : " فالجائز نحو قولك : زيدٌ ، في جواب من قال : مَن قام ؟ أو من ضُربَ ؟ أي : قام زيد ، أو ضُرب زيد ، لكن الأحسن أن يقال في جواب هل قام أحد ؟ أو هل ضُربَ أحد ؟ لأن جواب مَن قام ؟ الأولى فيه تقدير اسم أي : القائم زيد ، أو نحو ذلك ، ليطابق الجواب السؤال ، لأن السؤال بجملة اسمية فيكون الجواب كذلك ، وحينئذ لا يكون المذكور فاعلاً "[4] .

والذي استحسنه البرماوي تبع فيه ابن مالك ، إذ يقول : " وحقّ الجواب أن يشاكل ما هو له جواب ، فإن كانت جملة الاستفهام مؤخرًا فيها الفعل فحق الجواب به من جهة القياس أن يؤخر فيه الفعل لتتشاكل الجملتان "[5] .

فإذا قيل " زيد " في جواب من قال : مَنْ قام ؟ هل الأولى في تقدير المحذوف أن نقول : زيد قام كما ذكر البرماوي للمشاكلة بين جملة الاستفهام وجملة الجواب ، أو يقال : قام زيد ، فيكون من حذف الفعل .

وبعبارة أخرى هل المذكور في الجواب (زيد) مبتدأ حذف خبره ، أوفاعل حذف فعله؟ .

الأولى عندي خلاف ما رآه البرماوي ، فتقدير : قام زيد أولى من : زيد قام ، وإن كانت

---

(١) انظر تعليق الفرائد ٢/٢١٨ ، التصريح ١/١٤٢ ، الخزانة ١/١٥ .

(٢) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٠٠ .

(٣) انظر : المغني ٨٢٧ .

(٤) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٠٠ .

(٥) شرح التسهيل ٢/١٢٠ .

القاعدة أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقي خبرًا فالثاني أولى ؛ لأن المبتدأ عين الخبر ، فالحذف فيه كلا حذف ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل ، وذلك لاعتضاد التقدير الأول بمواضع تشبهه ، ومواضع أتت على طريقته[1] كقوله تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[2] وقوله ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[3] وقوله ﴿ ... قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ... ﴾[4] وقوله ﴿... قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[5] وأما قوله تعالى ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا .... ﴾[6] في جواب ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ .... ﴾[7] ففيه سر بلاغي هو القصد إلى إفادة القصر ، هكذا حققه السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) في شرح المفتاح[8] والله أعلم .

ثم انتقل البرماوي بعد ذلك إلى الحديث عن الحذف الواجب ، ويطرد[9] حذف الفعل مفسَّرًا ، وضابطه : أن يلي الاسم ما يختص بالفعل كأدوات الشرط وبعد الاسم ما يفسِّر المحذوف إذ لابدّ للمحذوف وجوبا من لفظ هو كالبدل منه مفسِّر له نحو قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ... ﴾[10] فـ (استجارك) مفسّر للمحذوف أي : إن استجارك أحد استجارك ، ولا يجوز إظهار هذا المحذوف ؛ لئلا يجتمع المفسِّر والمفسَّر .

والبرماوي في هذه المسألة اختار مذهب جمهور البصريين[11] في اختصاص أدوات الشرط بالدخول على الأفعال ؛ ولذلك قدّر فعلا عاملا في الاسم الواقع بعد الأداة ، وهو الصحيح .

وسأكتفي بنقل كلام البرماوي في هذه المسألة لوضوحه مقتصرًا على توثيق ما تضمنه

---

(١) انظر : المغني ٨٠٦ – ٨٠٨ .

(٢) سورة الزخرف ٩ .

(٣) سورة الزخرف ٨٧ .

(٤) سورة يس ٧٨ ، ٧٩ .

(٥) سورة التحريم ٣ .

(٦) سورة الأنعام ٦٤ .

(٧) سورة الأنعام ٦٣ .

(٨) المصباح في شرح المفتاح ٥٨ /ب .

(٩) انظر : المغني ٨٢٧ .

(١٠) سورة التوبة ٦ .

(١١) انظر : الكتاب ٢٦٣/١ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، الإنصاف ٦١٥/٢ .

من آراء ، وتخريج ما ذكر من الشواهد .

يقول البرماوي : " وأمّا الواجب ففي نحو قوله تعالى ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[1] ﴿ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾[2] التقدير : إذا انشقت السماء ، ومُدّت الأرض ، لأن أدوات الشرط لا يليها إلا الجمل الفعلية على الأرجح ، وهو مذهب سيبويه[3] ، وقد ضعف ما نقل عنه غير ذلك ، كما نقل عنه السهيلي أنه يجيز وقوع المبتدأ بعده [يعني الظرف إذا] على رواية[4] .... ولكن قال ابن مالك في (شرح التسهيل)[5] : لا يجيز سيبويه غير تقدير الفعل .

وأجاز الأخفش[6] جعل المرفوع بعدها مبتدأ سواء كان الخبر اسما أم فعلا ، ووافقه ابن مالك في (التسهيل)[7] وقال في شرحه : " وبقوله أقول "[8] مستدلا بقوله :

إذا باهليٌّ تحته حَنْظَلِيَّةٌ له ولدٌ منها فذاك المُذَرّعُ[9]

ولا حجّة فيه ؛ لأن الفعل يقدر من جنس عامل الظرف أي : إذا وجد ، أو نحو ذلك .

وإنما كان الحذف في هذا النوع واجبا ؛ لأن ما بعد الاسم مفسر للمحذوف على طريق البدل منه فلا يجمع بينهما "[10] .

ووجه استدلال ابن مالك ببيت الفرزدق أنه لم يل الاسم المرفوع الواقع بعد (إذا) فعل يصلح للتفسير ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل[11] .

وردّ البرماوي ذلك ، موجّها البيت بما يتفق ومذهبه .

---

(١) سورة الانشقاق ١ .

(٢) سورة الانشقاق ٣ .

(٣) الكتاب ١/١٠٧ ، و ٢٦٣ .

(٤) انظر : الجنى الداني ٣٦٨ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٢١٣ .

(٦) انظر : الأمالي الشجرية ١/٣٣٢ ، وشح التسهيل ٢/٢١٣ ، والارتشاف ٢/٢٣٩ ، والجنى الداني ٣٦٨ ، والمغني ١٢٧ .

(٧) التسهيل ٩٤ .

(٨) شرح التسهيل ٢/٢١٣ .

(٩) البيت للفرزدق ، ديوانه ٢/٥١٤ ، الجنى الداني ٣٦٨ ، وشرح التسهيل ٢/٢١٣ ، والمغني ١٢٧ ، وشرح أبياته ٢/٢١٦ ، الدرر ١/١٧٤ .

(١٠) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٠٠ – ١٠٢ .

(١١) شرح التسهيل ٢/٢١٣ .

١٢- توجيه نصب (خيرًا) في قوله تعالى ﴿ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[١].

اختلف في توجيه نصب (خيرًا) في الآية الكريمة على أربعة أقوال :

القول الأول : مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير : انتهوا وائتوا خيرًا لكم ، وهذا قول الخليل (ت ١٧٥ هـ) وسيبويه[٢] .

القول الثاني : خبر (يكن) المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : انتهوا يكن الانتهاءُ خيرًا لكم ، وهو قول الكسائي[٣] (ت ١٨٩ هـ) وأبي عبيدة[٤] (ت ٢٠٩ هـ) .

القول الثالث : صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : انتهوا انتهاءً خيرًا لكم ، وهو قول الفراء[٥] .

القول الرابع : حال ، وعزاه مكي القيسي (ت ٤٣٧ هـ) إلى بعض الكوفيين ، قال :

" وحكي عن بعض الكوفيين أن نصبه على الحال ، وهو بعيد "[٦] .

والمختار عند البرماوي[٧] القول الأول قول سيبويه والخليل ؛ وذلك لتقديمه له ، ومن منهجه تقديم الرأي الذي يختاره على غيره ، ولتضعيفه الأقوال الأخرى ، وهو الراجح عندي كذلك لسلامته من الاعتراضات ، ولمناسبته للمعنى ، ولأن فيه حذف ناصب المفعول به ، وهو مما كثر في كلامهم ، والحمل على الكثير أولى ، ووجب حذف ناصب المفعول به في الآية لأنه مما جرى مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال ، وحسن الاختصار ، فأعطي حكمها في عدم التغيير[٨] .

يقول البرماوي في حديثه عن الصور التي حذف عامل المفعول به فيها وجوبا : " ومنها ما سمع من أمثلة العرب ونحوها من المفعولات محذوف العامل ، فإن العامل يمتنع ذكره ؛ لأن

---

(١) سورة النساء ١٧١ .

(٢) الكتاب ١/٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٣) انظر : الأمالي الشجرية ٢/٩٩ ، وشرح المفصل ٢/٢٧ ، وشرح التسهيل ٢/١٥٩ ، والارتشاف ٢/٢٧٩ ، والمساعد ١/٤٤١ .

(٤) مجاز القران ١/١٤٣ .

(٥) معاني القرآن ١/٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ١/٢١٤ .

(٧) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١١٨ .

(٨) انظر : أوضح المسالك ٢/١٦٤ .

الأمثال لا تغيّر ، وكذلك ما أشبهها ، مثل ما جاء في المثل قولهم : الكلابَ على البقر[1] أي : أرسل الكلاب على البقر ... ومثال شبه المثل : انته خيرًا لك ، أي : انته وائت خيرًا قال سبحانه وتعالى ﴿ انتهوا خيرًا لكم ﴾ .

قال الخليل وسيبويه : إنه منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار ، أي ائتوا خيرًا لكم ، فإنه لما صرفهم عمّا أمرهم بالانتهاء عنه أمرهم بالانتقال إلى غيره مما هو خير لهم .

وقال الفراء : إنه نعت لمصدر محذوف ، أي : فآمنوا إيمانا خيرًا لكم .

وردّ بأنه يلزم أن يكون من الإيمان أو من الانتهاء عن الكفر ما ليس بخير ...

وقال الكسائي وأبو عبيدة : هو منصوب على أنه خبر (كان) مضمرة تقديره : يكن الإيمان أو الانتهاء خيرًا لكم .

وردّ بأن (كان) لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها إلاّ فيما لا بدّ منه .

وفيه ضعف آخر وهو أن (يكن) المقدرة – حينئذ – إنما هي جواب شرط مقدر ، أي : إن تؤمنوا أو إن تنتهوا يكن خيرًا لكم ، فلم يبق إلا معمول الجواب ...

ونقل مكي في الآية عن بعض الكوفيين واستبعده أن (خيرًا) منصوب على الحال ، وكذا نقله أبو البقاء[2] من غير أن يعزوه "[3] .

١٣– نيابة اسم الإشارة عن المصدر .

مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق اسم الإشارة المشار به إلى المصدر ؛ لدلالته عليه ، كأن يقول شخص : اصبرْ صبرًا جميلا ، فتقول : صبرتُ ذلك ، أو صبرتُ ذلك الصبر ، سواء أكان اسم الإشارة متبوعا بالمصدر أم لم يكن ، هذا مذهب سيبويه[4] والجمهور[5] فـ (ذلك) في المثالين السابقين مفعول مطلق نائب عن المصدر ، يقول سيبويه : " وأمّا ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوت عليه ؛ لأنك قد تقول (ظننت) فتقتصر

---

(١) يضرب المثل عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يروى برفع (الكلاب) على الابتداء ، وبنصبه على تقدير : أرسل الكلابَ . انظر : مجمع الأمثال ٣/ ٢٢ .

(٢) التبيان ١/ ٤١١ .

(٣) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١١٧ – ١٢٠ .

(٤) الكتاب ١/ ٤٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية ١/ ١١٦ ، والارتشاف ٢/ ٢٠٤ ، شرح ابن عقيل ١/ ١٨٨ ، والمساعد ١/ ١٦٩ ، وتعليق الفرائد ٥/ ٨٩ ، والتصريح ١/ ٣٢٧ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ١٦٦ .

كما نقول (ذهبت) ثم تعمل (ذهبت) في الذهاب ، فـ (ذاك) ههنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظنَّ ... ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت : خلت زيداً ، وأرى زيداً لم يجز "[1] .

واشترط ابن مالك في اسم الإشارة إذا ناب مناب المصدر أن يكون متبوعا بالمصدر ، قال ابن مالك : " ولا بدّ من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية "[2] . واختار البرماوي مذهب سيبويه وجمهور النحويين وردّ رأي ابن مالك في المسألة بما حكاه سيبويه عن العرب يقول البرماوي : " أقول : ما بمعنى المصدر مثله في الانتصاب على المفعول المطلق، فمن ذلك ... الإشارة إليه ك (ضربت ذلك الضربَ) و (ظننت ذلك) وهذا من أمثلة سيبويه ردًّا على مَن قيّده[3] بلزوم وصف اسم الإشارة بالمصدر ، كما في المثال الأول "[4] .

ويترجح عندي اختيار البرماوي وفاقا لسيبويه وجمهور النحويين ؛ إذ سمع من كلام العرب : ظننت ذلك ، يشيرون به إلى الظن ، ولم يذكروا بعده المصدر تابعا له ، فدّل ذلك على عدم وجوب جعل المصدر وصفا لاسم الإشارة إذا أقيم مقامه ، كما يرى ابن مالك الذي اشترط أن يلي اسم الإشارة مصدر الفعل الوارد في الجملة.

يقول أبو حيان : " وزعم ابن مالك أن اسم الإشارة إذا أشير به إلى المصدر لا بدّ له من وصفه بالمصدر ، وهو مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور "[5] .

١٤- حكم تقديم المفعول معه على عامله .

يكاد النحويون يجمعون على امتناع تقديم المفعول معه على العامل فيه[6] ، بل قد صرّح بعضهم كابن مالك[7] وأبي حيان[8] وخالد الأزهري[9] والسيوطي[10] والأشموني[11] (ت ٩٢٩ هـ)

---

(١) الكتاب ١/ ٤٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٨١ .

(٣) يعني ابن مالك .

(٤) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٢١، ١٢٢ .

(٥) الارتشاف ٢/ ٢٠٤ .

(٦) انظر : الخصائص ٢/ ٣٨٣ ، وكشف المشكل ١/ ٤٥٧ ، واللباب ١/ ٢٨٢ ، وشرح المفصل ٢/ ٤٨ ، وشرح الجمل ٢/ ٤٥٤ ، والملخص ١/ ٣٨١ .

(٧) التسهيل ٩٩ ، وشرحه ٢/ ٢٥٢ .

(٨) الارتشاف ٢/ ٢٨٦، ٢٨٧ .

(٩) التصريح ١/ ٣٤٤ .

(١٠) الهمع ١/ ٢٢٠ .

(١١) شرح الأشموني ٢/ ٢٠١ .

بأنه لا يجوز تقديمه على عامله باتفاق النحويين .

وفيما قالوا نظر ، فقد أجاز الرضي تقديم المفعول معه على العامل فيه بشرط أن يتأخر المفعول معه على المصاحب ، فيجوز عند الرضي نحو : الماءُ والخشبةَ استوى .

يقول الرضي : " وأنا لا أرى منعا من تقدم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب ، لأن ذلك مع واو العطف – الذي هو الأصل – جائز نحو : زيدًا وعمرًا لقيت "[1] فيجوز كذلك هنا مراعاة للأصل .

وجعل الرضي من ذلك قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : " وأنا وإيّاه في لحاف "[2] فـ (إيّاه) مفعول معه تقدم على عامله الجار والمجرور (في لحاف)[3] .

وقول الراعي النميري :

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي لَزِمَ الرّحالةَ أنْ تميلَ مَميلا[4]

فـ (الجماعة) مفعول معه تقدم على عامله الجار والمجرور (كالذي)[5] .

واختار البرماوي مذهب الجمهور ، فاقتصر عليه ، ولم يعبأ بخلاف الرضي في هذه المسألة، فهو يعدّ خرقا لما أجمعوا عليه .

يقول البرماوي : " من أحكام المفعول معه أنه لا يتقدم على ناصبه ... فلا تقول : والنيلَ سرت "[6] .

ويترجح عندي اختيار البرماوي وفاقا لجمهور النحويين فلا يجوز ألبتة تقديم المفعول معه على العامل فيه ، لأن هذه الواو شبيهة بهمزة التعدية ، فتلزم محلا واحدًا[7] .

ولا حجة للرضي في قول عائشة رضي الله عنها ، وبيت الراعي المذكورين آنفا ؛ لأن العامل في المفعول معه فيهما (كان) مقدرة[8] .

---

(١) شرح الكافية ١٩٨/١ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبه ٣٨٩/٦ بلفظ " أتاه الوحي وأنا وإيّاه في لحاف واحد " .

(٣) شرح الكافية ١٩٨/١ .

(٤) ديوان الراعي ٢٣٤ ، والكتاب ٣٠٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٩/٢ ، وشرح الكافية ١٩٨/١ ، وتعليق الفرائد ٢٧٥/٥ .

(٥) شرح الكافية ١٩٨/١ .

(٦) شرح اللمحة ١٤٣ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٢٥٣/٢ .

(٨) انظر : المساعد ٥٤٣/١ ، وتعليق الفرائد ٢٧٥/٥ .

يقول سيبويه : " كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة ، فحملوه على (كان) لأنها تقع في هذا الموضع كثيرا "[1] .

ويقول ابن مالك في تقدير عامل المفعول معه في قول عائشة رضي الله عنها : "كأنها قالت : وكنت وإياه في لحاف "[2] .

وقد أنكر غير واحد[3] إعمال الجار والمجرور في المفعول معه مطلقا تقدم أو تأخر .

١٥- الأوجه الجائزة في نحو : هذا خاتم حديد .

يقول البرماوي : " أقول : إذا كانت الإضافة على معنى (مِنْ) نحو : خاتمُ حديدٍ ، وبابُ ساجٍ، وجُبّةُ خزٍّ، جاز لك مع الإضافة وجهان آخران :

أحدهما : نصب الجزء الثاني مع تنوين الأول ، فتقول : عندي خاتمٌ حديدًا ، ونصبه - حينئذ - عند المبرد[4] وجماعة على التمييز ، واختاره في (التسهيل)[5] .

وقال سيبويه[6] : نصبه على الحال.

وقد ذكر المصنف المسألة في (باب التمييز)[7] وشرحها هناك مقتصرًا على التمييز ؛ لأنه الراجح عند المتأخرين ... .

والوجه الثاني : أن ترفعه ، إما صفة بتأويله بمشتق أي : خاتم مصنوع من حديد وإما بدلا ، أو بيانا .... .

فإن قيل : فما الأرجح من هذه الأوجه الثلاثة ؟ قلتُ : المصرح به في (التسهيل)[8] وغيره أن الأرجح الإضافة ."[9] .

يتبين من خلال هذا النص أن النحويين يجيزون في هذا التركيب وما أشبه ثلاثة أوجه :

الأول : الإضافة ، تقول : عندي خاتمُ حديدٍ ، وسوارُ ذهبٍ ، وهذا بابُ خشبٍ ، ولي ثوبُ

---

(١) الكتاب ١/١٥٤.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٥٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٦٢، ٢٦٣ ، والمساعد ١/٥٤٠ ، والتصريح ١/٣٤٣ .

(٤) المقتضب ٣/٢٧٢ .

(٥) التسهيل ١١٤ وشرحه ٢/٣٨٢ .

(٦) الكتاب ١/٣٩٦ .

(٧) شرح شذور الذهب : ٢٥٦ .

(٨) التسهيل ١١٤، وشرحه ٢/٣٨٢ .

(٩) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٤٧ - ١٤٩.

صوفٍ .

والإضافة في هذه التراكيب بمعنى (مِن) من إضافة الشيء إلى جنسه ، وضابط هذا النوع من الإضافة أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، وصالحا للإخبار به عنه ، وإطلاق اسمه عليه، فالخاتم في المثال بعض جنس الحديد ، ويصح أن تقول : الخاتم حديد[1] .

وهذا الوجه هو الأكثر والأرجح ؛ لأنه لا يحوج إلى تأويل ، ولما فيه من التخفيف بترك التنوين ، وصرّح البرماوي باختياره وفاقا لابن مالك وغيره[2] .

الثاني : النصب ، تقول : عندي خاتمٌ حديدًا ، واختلف في توجيهه .

فذهب سيبويه[3] إلى أن نصبه على الحال ، واختاره ابن هشام الخضراوي[4](ت٦٤٦هـ) لأن المنصوب ليس واقعا بعد مقدار ولا شبهه .

وقال المبرد هو منصوب على التمييز " فليس للحال هاهنا موضع بيّن ، ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين ، لأن التبيين إنما هو بالأسماء ، فهذا الذي أراه "[5] .

وقصر ابن عصفور[6] توجيه النصب على التمييز ، وهو الراجح عند ابن مالك[7] والمتأخرين كما ذكر البرماوي في كلامه المتقدم .

ورجح نصب الاسم على التمييز ؛ لجموده ، ولزومه ، وتنكير ما قبله ، والأصل في الحال الاشتقاق والانتقال ، والأصل في صاحبها التعريف ، ولحسن ظهور (مِنْ) معه تقول : عندي خاتمٌ من حديد[8] .

الثالث : الإتباع تقول : هذا خاتمٌ حديدٌ[9] ، وهو إما نعت أو عطف بيان أو بدل ، وضعّف النعت ؛ لأن التابع جامد جمودًا محضا ، فلا يحسن كونه نعتا كما لا يحسن كونه حالاً[10] .

---

(١) انظر : المقرب ٢٠٩ ، وأوضح المسالك ٣/٧٨ .

(٢) انظر : الكافية ١٠٧ ، التسهيل ١١٤ ، وشرحه ٢/٣٨٢ ، المساعد ٢/٦٠ ، تعليق الفرائد ٦/٣١٤ ، الهمع ١/٢٥٠ ، حاشية الصبان ٢/٢٩٢ .

(٣) الكتاب ١/٣٩٦ .

(٤) انظر : المساعد ٢/٦٠ .

(٥) المقتضب ٣/٢٧٢ .

(٦) المقرب ٢١٠ .

(٧) التسهيل ١١٤ ، وشرحه ٢/٣٨٢ .

(٨) انظر : حاشية ياسين على التصريح ١/٣٩٦ .

(٩) انظر : المقرب ٢١٠ .

(١٠) انظر : التصريح ١/٣٩٦ .

يقول المبرد : " ولا تقول على النعت : هذا خاتم حديدٌ إلاّ مستكرها ، إلا أن تريد البدل ، وذلك لأن حديدًا وفضّة وما أشبه ذلك جواهر ، فلا ينعت بها ، لأن النعت تحيله ، وإنما يكون هذا نعتا مستكرها إذا أردت التمثيل "[1] .

والراجح عندي من هذه الأوجه الثلاثة في هذه المسألة الإضافة وهو اختيار البرماوي تبعا للجمهور " لأن الحال يحوج إلى التأويل بمشتق ... والتمييز باب ضعيف ؛ لكونه في خامس رتبة من الفعل ؛ لأن النصب فيه على التشبيه بأفعل مِن ، وأفعل مِن مشبه بالصفة المشبهة ، وهي مشبهة باسم الفاعل ، وهو بالفعل ، فلا يحسن إلا عند تعذر الإضافة "[2] .

ونصبه على التمييز أرجح من نصبه على الحال ؛ لقوة الأدلة المذكورة آنفا ، وهي : جمود الاسم ، ولزومه ، وتنكير صاحبه ، وحسن ظهور (مِنْ) معه .

وأما الإتباع فهو أقلّ الأوجه كما ذكر الصبان[3] .

١٦- بناء الزمن المبهم المضاف إلى فعل مبني أرجح من إعرابه .

ذكر ابن هشام في (شرح شذور الذهب)[4] من أنواع ما لزم البناء على الفتح : الزمن المبهم المضاف لجملة نحو : الحين والوقت والساعة والزمان.

وقال : " إن هذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافته إلى الجمْلة ، ويجوز لك فيه – حينئذ – الإعراب والبناء على الفتح ... " ويترجح البناء " إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبني كقوله :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ ألمَّا أصحُ والشيبُ وازعُ[5]

يروى (على حينِ) بالخفض على الإعراب ، و (على حينَ) بالفتح على البناء ، وهو الأرجح ، لكونه مضافا إلى مبني وهو (عاتبت)[6] .

قال البرماوي في شرحه : " أقول : لما قال وإعرابه مرجوح قبل الفعل المبني شمل ذلك

---

(١) المقتضب ٣/٢٧٢ .

(٢) الهمع ١/٢٥٠ .

(٣) حاشية الصبان ٢/٣٥٧ .

(٤) شرح شذور الذهب : ٧٨ .

(٥) البيت للنابغة الذبياني ، ديوانه ٧٩ ، المفصل ١٥٤ ، وشرح المفصل ٣/٨١ ، شرح التسهيل ٣/٢٥٥ ، الارتشاف ٢/٥٢٢ ، أوضح المسالك ٣/١١٩ ، المساعد ٢/٣٥٤ ، الدرر ١/١٨٧ .

(٦) شرح شذور الذهب ٧٩ .

الفعل الماضي ، والمضارع المبني . و (يستصبين) في هذا البيت مضارع مبني ؛ لاتصال نون الإناث به نحو : يقمن ويخرجن .

ومن ثمّ عيب على ابن مالك قوله في (الكافية) :

وقبلَ فعلِ ماضٍ البِنا رَجَحْ[1] .....

فإنه لا يتقيد بالماضي ، ولهذا قال في (ألفيته)[2]

..... واخترْ بِنا متلوّ فعلٍ بنُيا

فشمل النوعين وهو الصواب "[3] .

قلت : أشار البرماوي إلى شاهد في المسألة غير الذي أورده ابن هشام في (شرح شذور الذهب) وقد تقدم ما فيه ، وأمّا الذي أشار إليه البرماوي في كلامه فهو قول الشاعر :

لأجْتَذِبَنْ منهنّ قلبي تحلُّما على حينَ يَستَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ[4]

يروى (على حينِ) بالكسر على الإعراب ، وبالفتح على البناء وهو الراجح .

فالشاهد في البيتين (على حين) ورجح البناء ؛ لأن الظرف أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبني وهو ماض في البيت الأول الذي أورده ابن هشام وهو بيت النابغة ، ومضارع مبني لاتصال نون النسوة به في البيت الثاني الذي أشار إليه البرماوي في كلامه .

واختيار البرماوي ترجيح البناء في هذه المسألة موافق لما هو مجمع عليه تعليلا واستدلالاً[5] .

وبيان ذلك أن ظرف الزمان المبهم إذا لزمت إضافته إلى الجملة لزم بناؤه نحو : إذ وإذا وحيث ، لمشابهته الحرف في الافتقار المتأصل إلى الجملة .

وإذا لم تلزم إضافته إلى الجمل جاز فيه وجهان :

الإعراب ؛ نظرًا إلى ما هو الأصل في الأسماء .

والبناء على الفتح ؛ حملا على إذ وإذا ، واعتدادًا بالافتقار العارض إلى الجملة .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٩٤١ .

(٢) ألفية ابن مالك ٣٣ .

(٣) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٨٣ .

(٤) لم أعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل ٣/٢٥٥ ، الارتشاف ٢/٥٢٢ ، أوضح المسالك ٣/١٢١ ، المساعد ٢/٣٥٥ ، الدرر ١/١٨٧ .

(٥) انظر : التسهيل ١٥٨ ، وشرحه ٣/٢٥٥ ، الهمع ١/١٦ ، ٢١٨ .

ورجح البناء للتناسب ؛ حيث أضيف الظرف إلى مبني[1] .

قال الزمخشري : " وسبب بناء الاسم إضافته إلى ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد "[2] .

قال ابن يعيش : " لأن الظرف مبهم أضيف إلى غير متمكن فاكتسى منه البناء ؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيرًا من أحكامه "[3] .

ولا فرق في الفعل المبني في صدر الجملة سواء أكان ماضيا أم مضارعا عرض له البناء ، ومن أجل ذلك أُخذ على ابن مالك – كما ذكر البرماوي[4] – قوله في (الكافية) :

وقبل فعل ماض البنا رجح والعكس قبل غيره أيضا وضح

إذ قصر ذلك الحكم في النظم على صورة واحدة وهي فيما إذا ولي الظرف جملة فعلية فعلها ماض ، مع انطباق ذلك الحكم مع المضارع المبني كما مرّ آنفا .

ولهذا صوّب البرماوي قول ابن مالك في (الألفية) :

وابن أو اعرب ما ك (إذ) قد أجريا واختر بنا متلو فعل بنيا

لشمول قوله (متلو فعل بنيا) الماضي والمضارع المبني .

وأشار ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) إلى انطباق ذلك وجريانه إذا أضيف الظرف المبهم إلى جملة فعلية صدرت بمضارع مبني .

يقول ابن مالك : " وحكم بعض المتأخرين للمضاف إلى (يفعلْنَ) ونحوه بما يحكم لمتلوّ الماضي ، فيختار البناء في نحو : من حينَ ينطلقْنَ ، كما يختاره في نحو : من حينَ قام ؛ لوجود البناء في المضارع كما هو موجود في الماضي "[5] .

وربما لضيق النظم لم يذكره فيه ، فذكره في شرحه نقلا عن بعض المتأخرين ، وسكوته دليل على موافقة له .

وقد صرح برجحان بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبني ماضيا كان أو مضارعا في (التسهيل وشرحه)[6] وفي (الألفية)[7] .

---

(١) أوضح المسالك ٣ / ١١٩ .

(٢) المفصل ١٥٢ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٨١ .

(٤) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ٨٣ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٤٣ .

(٦) التسهيل ١٥٨ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٥٥ .

(٧) ألفية ابن مالك ٣٣ .

وتعقّب الخضري ابن عقيل بمثل ذلك حيث قال ابن عقيل في شرح بيت الناظم :

..... واختربنا متلو فعل بنيا

" المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض البناء "[1] .

قال الخضري : " الأولى مبني كعبارة المصنف لشموله المضارع مع إحدى النونين "[2] .

١٧- إعمال المصدر المحدود بالتاء شاذ .

من شروط إعمال المصدر العدمية ألاّ يكون محدودًا ، أي : مقترنا بالتاء التي تدل على الوحدة ك (ضَرْبَة) على زنة (فَعْلَة) فلا يجوز : ساءني ضَرْبَتُك زيدًا .

قال ابن مالك : " ولا يعمل المحدود ، وهو المردود إلى فَعْلَة قصدًا للتوحيد والدلالة على المرة ؛ لأنه غيّر عن الصيغة التي اشتق منها الفعل ، فلا يقال : عرفت ضربتك زيدًا ونحو ذلك ، فإن روي مثله عمن يوثق بعربيته حكم بشذوذه ولم يقس عليه "[3] .

وإيّاه اختار البرماوي إذ يقول[4] : " وأما اشتراط كونه غير محدود فلأن الفعل لما كان يصدق على القليل والكثير ، وكان المصدر محمولا عليه ، روعي في ذلك ألا يبعد عن قاعدة الفعل بوحدة أو تثنية أو جمع ...

فأمّا ما سمع من عمل المصدر المحدود بالتاء فمحمول على الشذوذ كقوله :

يُحايِي به الجَلْدُ الذي هو حازِمٌ بِضَرْبَةِ كفّيهِ المَلا نَفْسَ راكِبِ "[5]

فأعمل (ضَرْبَة) وهو مصدر محدود ، فأضافه إلى الفاعل (كفيه) ونصب به المفعول وهو (الملا) وهذا شاذ .

ولا أعلم في هذا خلافا بين النحويين ، فهم يشترطون لإعمال المصدر عمل فعله بقاءه على صيغته الأصلية التي اشتق منها الفعل ، فلزم من ذلك ألا يعمل إذا غيّر لفظه بردّه إلى فَعْلَة قصدًا للتوحيد[6] .

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٠ .

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/١٠ .

(٣) شرح التسهيل ٣/١٠٨ .

(٤) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٥١، ١٥٢ .

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه ٣/١٨٤٦ ، وشرح التسهيل ٣/١٠٨ ، المساعد ٢/٢٢٨ ، شرح الأشموني ٢/٤٣٢ ومعناه : أن هذا المسافر عدل عن الوضوء وتيمّم ، وسقى بذلك الماء راكبًا معه كاد يموت فأحيا نفسه. حاشية ياسين على التصريح ٢/٦٣ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣/١٠٦ .

أما إذا بني المصدر على فَعْلَة أصلاً نحو: رحمة ورغبة ورهبة عمل، كقوله:

فلولا رجاءُ النصرِ منك وَرَهْبَةٌ عِقابَكَ قد كانوا لنا كالموارِدِ[1]

فأعمل (رهبة) في (عقابك) لأن التاء في المصدر ليست للوحدة، بل هو مصدر مبني على فعلة، وإنما يدل مثل هذا على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة، فهو كالعاري من التاء في صحة العمل.

ويفهم من كلام البرماوي الذي تقدم ذكره أنه لا يجيز إعمال المصدر المجموع، لأن جمعه يخرجه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل، وهذا معنى قوله إن " الفعل لما كان يصدق على القليل والكثير، وكان المصدر محمولا عليه، روعي في ذلك ألا يبعد عن قاعدة الفعل بوحدة أو تثنية أو جمع "[2].

والبرماوي تبع في ذلك ابن سيده[3] (ت ٤٥٨ هـ) والزمخشري[4] وأبا حيان[5].

وأجاز بعض النحويين إعمال المصدر مجموعا وهو اختيار ابن هشام اللخمي[6] (ت ٥٧٧ هـ) وابن عصفور[7] وابن مالك في (شرح التسهيل)[8].

ومن شواهده قول الشاعر:

قَدْ جَرَّبُوهُ فما زادتْ تجارِبُهم أبا قدامةَ إلا المجدَ والفَنَعا[9]

وهذا شاذ عند من اشترط في إعمال المصدر أن يكون مفردًا[10].

قال ابن مالك في (الكافية الشافية):

ورُبَّ محدودٍ ومجموعٍ عَمِلْ وبسمَاعٍ لا قِياسٍ قد قُبِلْ[11]

---

(١) لم أعرف قائلة، وهو في شرح المفصل ٦/٦١، وشرح التسهيل ٣/١٠٨، وحاشية ياسين ٢/٦٣.

(٢) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٥١.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/١٧٤.

(٤) المفصل ٢٧٦.

(٥) الارتشاف ٣/١٧٤.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/١٧٣.

(٧) المقرب ١/١٣١.

(٨) شرح التسهيل ٣/١٠٦ – ١٠٨.

(٩) البيت للأعشى في ديوانه ١٠٩، وشرح التسهيل ٣/١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٦، وشرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٥١، وشرح الأشموني ٢/٤٣٣. الفَنَع: الكرم والفضل.

(١٠) انظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٤٣٣.

(١١) شرح الكافية الشافية ٢/١٠١١، ١٠١٤ – ١٠١٦.

فحكم عليه بالقلة والسماع ، ولا يقاس على ما يسمع ، وإياه أختار.

١٨- توكيد الحرف توكيداً لفظيا .

التوكيد اللفظي : إعادة اللفظ الأول بعينه ، أو بمرادفه ، تقوية وتقريراً في السمع ، إما لخوف نسيان أو عدم إصغاء ، أو نحو ذلك ، ويكون في الاسم والفعل والحرف والجملة[١] .

وإذا احتيج إلى توكيد الحرف توكيداً لفظيا فلا يخلو إما أن يكون الحرف المؤكَّد جوابا أو لا .

فإذا كان الحرف المراد توكيده جوابيا مثل (نعم ولا) أعيد لفظه أو مرادفه تقول : نعم نعم ، أو نعم أجل .

قال الشاعر :

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنّها أخَذَتْ عليّ مواثقاً وعُهُودا[٢]

وقال آخر :

وقُلْنَ على الفِرْدَوسِ أوّلَ مَشْرَبٍ أجَلْ جَيْرِ إن كانت أُبِيْحَتْ دَعَائِرُه[٣]

ولا يشترط في توكيده ما اشترط في الحرف غير الجوابي – كما سيأتي – من إعادة ما به اتصل ، وذلك أنه قائم مقام جملة[٤] .

هذا قول النحويين[٥] في المسألة ولا أعلم في ذلك خلافا .

غير أنّ البرماوي يرى أن توكيد الحرف الجوابي بمرادفه أولى من إعادة لفظه ، وهذا لم يقل به سابق ولا لاحق فيما وقفت عليه .

يقول البرماوي : " فأمّا حروف الجواب ك (نعم) و (بلى) فلا يشترط فيها ذلك ، إلاّ أن الأولى أن يؤكد الحرف بمرادفه نحو : نعم أجل ، أو أجل نعم "[٦].

---

(١) انظر : التسهيل ١٦٦ ، وشرحه ٣٠١/٣ ، و شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٥٩ .

(٢) البيت لجميل بثينة ، ديوانه ٧٩ ، التصريح ١٢٩/٢ ، والخزانة ٣٥٣/٢ ، والدرر ١٥٩/٢ .

(٣) البيت لمضرّس بن ربعي الأسدي ، شرح المفصل ١٢٢/٨ ، وشرح أبيات المغني ٥٩/٣ ، والخزانة ٢٣٥/٤ ، والدرر ١٥٩/٢ . الفردوس : اسم مكان قرب اليمامة ، دعائره : جمع دعثور وهو الحوض المتهدّم .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٠٣/٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٠٣/٣ ، والارتشاف ٦١٧/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٢/٣ ، والمساعد ٣٩٨/٢ وشرح الأشموني ١٢٢/٣ .

(٦) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٦٢ .

وإذا كان الحرف المراد توكيده غير جوابي وجب عند جمهور النحويين[1] أن يعاد معه ما اتصل به أولاً نحو: إنّ زيدًا إنّ زيدًا جالس، أو مرادفه وهو ضميره نحو: إن زيدًا إنه جالسٌ.

وجعلوا[2] إعادة ضمير المؤكَّد أولى من إعادة لفظه، لأجل عدم التكرير صورة، ولأن إعادته ظاهرًا ربّما توهم أن الثاني غير الأول، ولموافقته ما جاء به التنزيل، وكفى به دليلا، قال تعالى ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[3] فإن (في) الثانية توكيد للأولى، وأعيد معها ضمير الرحمة.

وعدّ ابن مالك[4] الفصل بين الحرفين المؤكَّد والمؤكِّد قائما مقام إعادة ما اتصل به وجعل منه قول الشاعر:

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت[5]

فأكد (ليت) بـ (ليت) وفصل بينهما بـ (وهل ينفع شيئا ليت)[6].

وأجاز الزمخشري[7] وابن هشام الخضراوي[8] توكيد الحرف غير الجوابي بإعادته وحده نحو: إنّ إنّ زيدًا منطلق.

قال ابن مالك: " وقد أشار الزمخشري في (المفصل)[9] إلى توكيد الحرف الذي ليس من حروف الجواب بإعادته وحده ... وقوله مردود؛ لعدم إمام يسند إليه، وسماع يعول عليه، ولا حجة في قول الشاعر:

إنّ إنّ الكريمَ يحلُمُ ما لم يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قد ضِيما[10]

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٢/١٩، ٢٠، وشرح التسهيل ٣/٣٠٢، والارتشاف ٢/٦١٧، وأوضح المسالك ٣/٣٠٣، والمساعد ٢/٣٩٨.

(٢) انظر: حاشية ياسين على التصريح ٢/١٢٩.

(٣) سورة آل عمران ١٠٧.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٠٤.

(٥) البيت لرؤية بن العجاج، ملحقات الديوان ١٧١، وشرح التسهيل ٣/٣٠٤، والمساعد ٢/٣٩٨، وشرح أبيات المغني ٦/٢١٩، والدرر ١/٢٠٦.

(٦) شرح التسهيل ٣/٣٠٤.

(٧) المفصل ١٣٨.

(٨) انظر: الارتشاف ٢/٦١٧، والمساعد ٢/٣٩٨.

(٩) المفصل ١٣٨.

(١٠) البيت لا يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل ٣/٣٠٢، وشرح الأشموني ٣/١٢١، والتصريح ٢/١٣٠، والدرر ٢/١٦٠.

فإنه من الضرورات "[1].

واختار البرماوي مذهب الجمهور فاشترط في الحرف غير الجوابي أن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكَّد ، فإن ورد بدونه فشاذ .

يقول البرماوي[2] : " ولا يعاد حرف من غير حروف الجواب إلا بإعادة ما اتصل به نحو : إنّ زيدًا إن زيدًا قائم ، أو بمرادفه نحو : إنّ زيدًا إنه قائم ، لأنه كالجزء من مصحوبه .... وربما أعيد الحرف غير الجوابي بدون ما اتصل به شذوذًا ، كقوله :

فلا والله لا يُلْفَى لما بي ولا لِلِما بِهِمْ أبدًا دَواءُ[3] " .

حيث أكد الشاعر اللام الجارة توكيدًا لفظيا ، وهي حرف غير مجاب به ، فأعادها بلفظها من غير أن يفصل بين الحرفين ، وهذا عند البرماوي شاذ وفاقا لمذهب الجمهور ، وعند الزمخشري وابن هشام الخضراوي جائز كما تقدم .

١٩- مطابقه عطف البيان متبوعه .

يوافق عطف البيان متبوعة في الإفراد وضديه (التثنية والجمع) وفي أوجه الإعراب الثلاثة (الرفع والنصب والجر) وفي التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير[4] .

والبرماوي لم يخرج عمّا قرره جمهور النحويين[5] في ذا الباب ، يبدو ذلك من خلال ردّه قول الزمخشري[6] إن (مقام إبراهيم) عطف بيان على (آيات) في قوله تعالى ﴿ فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[7] لأنه يلزم منه مخالفة عطف البيان متبوعة في التعريف والتنكير .

يقول البرماوي : " فلا يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) عطف بيان من (آيات) خلافا لما قاله الزمخشري ، لأن شرطه التطابق في التعريف والتنكير ، و (آيات) نكرة ، و (مقام) معرفة .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٢) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٦٢ .

(٣) البيت لمسلم بن معبد الوالبي ، شرح التسهيل ٣/٣٠٤ ، والمساعد ٢/٣٩٨ ، وشرح الأشموني ٣/١٢٢ ، وشرح أبيات المغني ٤/١٤٣ ، والدرر ٢/١٦١ .

(٤) انظر : شرح شذور الذهب ٤٣٦ ، وشرح الأشموني ٣/١٢٦ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، والارتشاف ٢/٦٠٥ ، وأوضح المسالك ٣/٣١٠ ، والمساعد ٢/٤٢٤ ، والهمع ٢/١٢١ ، وشرح الأشموني ٣/١٢٦ .

(٦) الكشاف ١/٤٠٧ .

(٧) سورة آل عمران : ٩٧ .

وقال الشيخ في (التوضيح)[1] : إن الزمخشري مخالف في ذلك لإجماعهم "[2].

والبرماوي تبع ابن مالك[3] وأبا حيان[4] وابن هشام[5] في ردّ قول الزمخشري ، يقول ابن مالك عنه : " وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه "[6].

وغير خافٍ ضعف قول الزمخشري من أكثر من وجه ، فالتابع لا يخالف المتبوع في التعريف والتنكير فحسب ، بل المخالفة في ثلاثة أوجه : في التعريف والتنكير ، وفي الإفراد وضديه ، وفي التذكير والتأنيث[7].

وقد أحسن ابن هشام به الظن في موضع من (المغني)[8] حين أجاب عن قول الزمخشري إن (مقام إبراهيم) عطف بيان على (آيات بينات) مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبيَّن لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا بأن الزمخشري قد يكون عبّر عن البدل بعطف البيان ؛ لتآخيهما .

والوجه أن يكون (مقام إبراهيم) مبتدأ حذف خبره ، أي : من الآيات مقام إبراهيم[9] ، أو يكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم[10].

قيل : أو بدل من (آيات)[11].

٢٠- (إذْما) اسم شرط .

من أدوات الشرط الجازمة (إذْما) وللنحويين فيها قولان :

القول الأول : ذهب سيبويه[12] وتبعه جمهور النحويين[13] إلى أنها حرف شرط بمنزلة (إنْ) .

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ٣١٠ .

(٢) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور ١٦٤، ١٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ .

(٤) الارتشاف ٢/ ٦٠٥ .

(٥) أوضح المسالك ٣/ ٣١٠ .

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ .

(٧) انظر : حاشية الصبان ٣/ ١٢٦ .

(٨) المغني ٧٤٨ .

(٩) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٤١٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢١٣ ، وحاشية الصبان ٣/ ١٢٦ .

(١٠) انظر : التصريح ٢/ ١٣٢ .

(١١) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢١٣ ، وحاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٢٠٩ .

(١٢) الكتاب ٣/ ٥٦ .

(١٣) انظر : المقتضب ٢/ ٤٥ ، والمقرب ١/ ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٦٢٣ ، ورصف المباني ١٤٩، والجنى الداني ١٩١ .

القول الثاني : ذهب ابن السراج[1] (ت ٣١٦ هـ) وأبو علي الفارسي[2] وابن جني[3] وابن يعيش[4] إلى أنها اسم شرط ، فهي باقية على ظرفيتها بعد دخول (ما) .

واختار البرماوي القول الثاني وهو أن (إذْما) اسم شرط .

وهذا مفهوم كلامه في شرح عبارة أبي حيان : " وتجزم فعلين إنْ ، وإذْما ، وما ، ومهما وأيّ ، ومتى ، وأيّان ، وأين ، وأنّى ، وحيثما "[5] .

قال البرماوي : " هذا هو القسم الثاني من الجوازم ، وهو ما يجزم فعلين ، وذكرها المصنف إحدى عشرة كلمة ، وهي أدوات الشرط ، منها ما هو حرف : واحد وهو (إنْ) المكسورة الخفيفة ، والباقي أسماء ضمّنت معنى (إنْ) في دلالتها على الشرطية "[6] .

فعدّ (إذْما) من الأسماء .

والقائلون باسميتها يرون أن دخول (ما) على (إذْ) لا يخرجها عن الاسمية وإن تغيّر الزمن فيها إلى المستقبل ، لأن الشرط لا يقع إلا مستقبلا ، والشيء يجوز أن يحصل له بسبب التركيب حكم لا يكون حالة الإفراد[7] .

وما اختاره البرماوي مرجوح ؛ لأن القول الأول وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين هو الراجح فيها ؛ لأن (إذْ) قبل دخول (ما) تقبل بعض علامات الاسم كالتنوين والإضافة ، وتدخل على الاسم والفعل ، وتدل على المضي ، وليس فيها معنى الشرط وهو تعليق حصول شيء بحصول شيء آخر ، فلما ركبت مع (ما) بطل فيها هذا كلّه ، ولم يجز فيها شيء مما كان جائزًا فيها قبل التركيب ، فدلّ هذا على أنها قد انتقلت من الاسمية إلى الحرفية ، وصارت بمنزلة (إنْ) الشرطية .

يقول ابن مالك : " وأمّا بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه معنى المجازاة وهو من معاني الحروف ، ومن ادّعى أن لها مدلولاً آخر زائدًا على ذلك فلاحجة له ، وهي مع ذلك غير قابلة

---

(١) الأصول في النحو ٢/ ١٥٩ .

(٢) الإيضاح ٣٢١ .

(٣) اللمع ١٢٣ .

(٤) شرح المفصل ٧/ ٤٢ .

(٥) اللمحة ١٩٩ .

(٦) شرح اللمحة ١٩٩ . ٢٠٠ .

(٧) انظر : شرح ألفية ابن معطٍ لابن القوّاس ١/ ٣٢٦ .

لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب ، فوجب انتفاء اسميتها ، وثبوت حرفيتها كما ذهب إليه سيبويه "[1] .

٢١- صرف العلم الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط .

تمنع العلمية مع العجمة الاسم من الصرف نحو : إبراهيم وإسحاق ويعقوب ، فلا ينوّن ولا يجر بالكسرة تقول : سلّمت على إبراهيمَ .

وإذا كان العلم الأعجمي ثلاثيا ساكن الوسط نحو : نوح وهود ولوط وجب صرفه عند سيبويه[2] وجمهور النحويين[3] .

يقول سيبويه : " وأمّا نوح وهود ولوط فتنصرف على كل حال ؛ لخفتها "[4] .

وذهب جماعة من النحويين منهم عيسى بن عمر[5] (ت ١٤٩ هـ) والزمخشري[6] والحيدرة اليمني[7] إلى جواز صرفه وعدم صرفه ؛ قياسا على المؤنث الثلاثي الساكن الوسط نحو : هند ودعد .

واختار البرماوي القول الأول وهو وجوب صرف العلم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط وفاقا لسيبويه وجمهور النحويين ، حيث اقتصر عليه في الذكر ، وضرب عن الرأي المقابل صفحا .

يقول البرماوي : " يستثنى من اجتماع العلمية والعجمة كل ثلاثي ساكن الوسط نحو : نوح ولوط وهود وشبهها ، فإنها وإن كانت أعلاما أعجمية لكنها يجب صرفها لخفتها تقول : مررت بنوحٍ وبلوطٍ وبهودٍ ، بالكسر والتنوين لأنها مصروفة والله أعلم "[8] .

وما اختاره البرماوي وفاقا لمذهب سيبويه وجماهير النحويين هو الراجح عندي ، لأسباب منها :

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٢ وما بعدها .

(٢) الكتاب ٣/٢٣٥ .

(٣) انظر : المقتضب ٣/٣٥٣ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ٦١ ، والأصول ٢/٩٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٩ . وأوضح المسالك ٤/١٢٥ .

(٤) الكتاب ٣/٢٣٥ .

(٥) انظر : الارتشاف ١/٤٣٩ ، والنكت الحسان ١٥٧ .

(٦) المفصل ٢٨ ، ٢٩ .

(٧) كشف المشكل ٤٢٨ .

(٨) شرح اللمحة ٢١٢ .

١- أنه لم يسمع في كلام العرب منع العلم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط من الصرف ، ولم يرد في كلامهم إلا مصروفا[١] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا ... ﴾[٢] وقوله ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ ... ﴾[٣] وقوله ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾[٤] .

٢- أن جواز منعه من الصرف عند القائلين به إنما هو قياس على المؤنث الثلاثي الساكن الوسط ، وهذا فاسد ؛ لأن النقل مقدم على العقل ، ولم يسمع منع الصرف في الأعجمي الثلاثي في كلام فصيح أو غير فصيح[٥] ! ، لأن العجمة سبب ضعيف مقدر ، والتأنيث سبب قوي محقق ، ولهذا أمكن اعتبار التأنيث مع سكون الوسط بخلاف العجمة[٦] .

٣- أن الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط يشاكل الأسماء العربية في أوزانها ، فخفّ بذلك ، فألغيت عجميته ، واستحق مساواة ما وازنه مما لا عجمة فيه[٧] .

٤- أن القول بوجوب صرفه هو مذهب جمهور النحويين ، وهم قد أوجبوا صرف الثلاثي المتحرك الوسط لخفته ؛ فمن الأولى وجوب صرف الساكن الوسط ؛ لأنه أخف من المتحرك[٨] ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : شرح المفصل ١/ ٧٠، ٧١ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٠٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٣ .

(٢) سورة آل عمران ٣٣ .

(٣) سورة التوبة ٧٠ .

(٤) سورة هود ٥٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٥٤ .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٥٤ ، وحاشية ياسين على التصريح ٢/ ٢١٩ .

(٧) انظر : شرح عمدة الحافظ ٨٥٧ ، ٨٥٨ .

(٨) شرح الكافية للرضي ١/ ٥٣ ، ٥٤ .

الخاتمة :

الحمد لله الذي بحمده تبدأ الصالحات وتتم ، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد المبعوث إلى خير الأمم.

سلّط هذا البحث الضوء على علم من أعلام اللغة والفقه والأصول والحديث ، هو : شمس الدين محمد بن عبدالدائم البِرماوي المولود سنة (٧٦٣هـ) والمتوفى سنة (٨٣١هـ).

قرأ على كبار علماء عصره أمثال الزركشي وابن القارئ وابن الملقّن وابن جماعة وزين الدين العراقي وغيرهم ، وعنه أخذ خلق كثيرون في مصر ودمشق ومكة المكرمة وبيت المقدس وهناك انتقل إلى رحمة ربّه ، وترك لنا ثروة علمية في النحو والفقه والأصول والحديث.

خصصت المبحث الأول للحديث عن حياة البِرماوي : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ، ومولده ونشأته وتنقلاته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومنزلته العلمية ، ووفاته ، وآثاره.

وتكلمت في المبحث الثاني على اختياراته النحوية من خلال إحدى وعشرين مسألة نحوية كان للبِرماوي فيها رأي مدعمًا بالدليل والتعليل ، وهو في الغالب يختار مذهب البصريين وألفاظه في اختياراته صريحة غالبًا كقوله : (ويترجح عندي ، والأصح ، وهو الصواب، والأرجح) ونحو ذلك.

يعتدّ بسيبويه ، وينعته بـ (إمام الصنعة) ويجلّ ابن هشام ، ويلقبه بـ (الشيخ) ويعوّل على كتبه وكتب ابن مالك كثيرًا.

وختامًا : لعلّ هذه الدراسة تفي بشيء ممّا يستحقه هذا العالم الذي لم ينل حقّه من البحث والدراسة ، فتكشف عن حياته ، وتجلي شخصيته النحوية ، وتفتح للباحثين وطلبة الدراسات العليا بابًا ، والله أسأل التوفيق والتسديد في القول والعمل.

* * *

ثبت المصادر والمراجع :

١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبي حيان، تحقيق وتعليق د/ مصطفى النماس مطبعة المدني بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢- **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** تأليف عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٤١٠هـ، الطبعة الثانية.

٣- **الأصول في النحو لابن السراج**، تحقيق د/ عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤- **الأعلام** للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.

٥- **ألفية ابن مالك**، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦- **الأمالي الشجرية** لابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت.

٧- **إنباء الغمر بأنباء العمر** لابن حجر، تحقيق د/ حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر ١٣٩٢هـ.

٨- **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل** تأليف القاضي مجير الدين الحنبلي، مكتبة المحتسب بالأردن ١٩٧٣م.

٩- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين** لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ.

١٠- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ومطبعة السعادة، الطبعة الخامسة ١٣٨٦هـ.

١١- **الإيضاح في شرح المفصل** لابن الحاجب، تحقيق د/ موسى علوان، مطبعة العاني ببغداد ١٩٨٢م.

١٢- **الإيضاح العضدي** لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

١٣- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون** لإسماعيل باشا، مكتبة المثنّى ببغداد.

١٤- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** للشوكاني، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ.

١٥- **البرهان في أصول الفقه** لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، تحقيق د/ عبد العظيم الذيب مطابع الدوحة الحديثة، الناشر إدارة الشؤون الدينية بقطر، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

١٦- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** لابن أبي الربيع، تحقيق د/ عياد الثبيتي، دار الغرب

الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
١٧- **البيان في شرح اللمع** للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق د/ علاء الدين حموية، دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
١٨- **البيان في غريب إعراب القرآن** للأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ.
١٩- **تاريخ الأدب العربي**، كارل بروكلمان.
٢٠- **التبيان في إعراب القرآن** للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ.
٢١- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** للأعلم الشنتمري المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦هـ.
٢٢- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** لأبي حيان، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٢٣- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٨هـ.
٢٤- **التصريح على التوضيح** لخالد الأزهري، دار الفكر.
٢٥- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** للدماميني، تحقيق د/ محمد المفدى، مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٢٦- **توضيح المقاصد شرح ألفية ابن مالك** للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية ١٩٧٩هـ.
٢٧- **ثمار الصناعة في علم العربية** للدينوري، تحقيق د/ محمد الفاضل، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام ١٤١١هـ.
٢٨- **الجامع الصغير في النحو** لابن هشام، تحقيق د/ أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٠هـ.
٢٩- **الجنى الداني في حروف المعاني** للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٣٠- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، دار إحياء الكتب العربية بمصر، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٣١- **حاشية الدسوقي على المغني**، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي، مصر.

٣٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبطه وصححه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٣٣- حاشية ياسين على التصريح، دار الفكر.
٣٤- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى ١٩٦٧م، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
٣٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، دار صادر ببيروت، الطبعة الأولى.
٣٦- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت، الطبعة الثانية.
٣٧ - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مصر ١٩٦٦م.
٣٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
٣٩- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق د/ محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية بالإسكندرية ١٩٥٠م.
٤٠- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق حسين نصار، دار مصر للطباعة، الطبعة الثانية ١٩٦٧م.
٤١- ديوان ذي الرمة تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢هـ.
٤٢- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت ١٤٠١هـ، بيروت.
٤٣- ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٩.
٤٤- ديوان سلامة بن جندل، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.
٤٥- ديوان الطرماح، تحقيق د/ عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم بدمشق ١٣٨٨هـ.
٤٦- ديوان الفرزدق، دار صادر ببيروت.
٤٧- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق د/ شكري فيصل، دار الفكر.
٤٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار

القلم بدمشق الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ

٤٩- **سر صناعة الإعراب** لابن جني ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٥٠- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لابن العماد الحنبلي ، مكتبة القدس بالقاهرة ١٣٥١هـ .

٥١- **شرح أبيات المغني** ، صنعة عبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث بدمشق ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ .

٥٢- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** (مع حاشية الصبان) .

٥٣- **شرح الألفية لابن عقيل** (مع حاشية الخضري) .

٥٤- **شرح ألفية ابن معط** لابن القواس ، تحقيق د/ علي موسى الشوملي ، مطابع الفرزدق التجارية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، مكتبة الخريجي .

٥٥- **شرح الألفية** لابن الناظم ، تحقيق د/ عبد الحميد السيد ، دار الجيل ببيروت .

٥٦- **شرح التسهيل** لابن مالك ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد و د/ محمد المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٥٧- **شرح الجمل** لابن عصفور ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ .

٥٨- **شرح شذور الذهب** لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٨هـ دار الاتحاد العربي للطباعة .

٥٩- **شرح الصدور بشرح زوائد الشذور** للبرماوي ، تحقيق د/ محمد حسن عثمان ، دار الطباعة المحمدية ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .

٦٠- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** لابن مالك ، تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة العاني ببغداد ١٣٩٧هـ .

٦١- **شرح قطر الندى وبل الصدى** لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ .

٦٢- **شرح الكافية الشافية** لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .

٦٣- **شرح الكافية** للرضي ، دار الكتب العربية ببيروت ، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة .

٦٤- شرح لمحة أبي حيان للفاضل البرماوي تحقيق د/ عبد الحميد الوكيل ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٦٥- شرح اللمحة البدرية لابن هشام ، تحقيق د/ هادي نهر ، مطبعة الجامعة المستنصرية ببغداد ١٣٩٧هـ.
٦٦- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ببيروت ، ومكتبة المتنبي بالقاهرة .
٦٧- شروح التخليص ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
٦٨- شعر زياد الأعجم ، جمع وتحقيق حسين بكار ، دار المسيرة الطبعة الأولى ١٩٨٣هـ.
٦٩- صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ طبعة محققة على عدّة نسخ ، وعلى نسخ فتح الباري التي حقق أصولها الشيخ ابن باز.
٧٠- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٨٠م .
٧١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .
٧٢- طبقات الشافعية لابن القاضي شهبة ، تعليق وترتيب د/ الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٧٣- غاية الإحسان في علم اللسان لأبي حيان ، تحقيق د/ الحسيني القهوجي .
٧٤- الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ.
٧٥- فهرس دار الكتب المصرية ، مصر ١٣٤٢-١٣٦١هـ.
٧٦- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، منشورات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٤٧م ، ١٩٧٣م .
٧٧- فهرس المخطوطات بجامعة الإمام ، إعداد د/ علي البواب ، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ.
٧٨- فهرس المكتبة الأزهرية حتى سنة ١٣١٩هـ.
٧٩- الفوائد الضيائية للجامي ، تحقيق د/ أسامة الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ببغداد ١٤٠٣هـ.
٨٠- الكافية لابن الحاجب ، تحقيق د/ طارق نجم عبد الله ، دار الوفاء للنشر والتوزيع بجدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٨١- الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.
٨٢- الكشاف للزمخشري ، دار الكتاب العربي ببيروت ١٣٦٦هـ.

٨٣- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة ، استانبول ١٣٥١هـ .
٨٤- **كشف المشكل في النحو** للحيدرة اليمني ، تحقيق د/ هادي عطية الهلالي دار عمار للنشر والتوزيع بالأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .
٨٥- **اللباب في علل البناء والإعراب** للعكبري تحقيق غازي طليمات وعبد الإله نبهان ، دار الفكر بدمشق ، ودار الفكر المعاصر ببيروت ، الطبعة الأولى١٤١٦هـ من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي .
٨٦- **اللمحة البدرية** لأبي حيان (مع شرحها للبرماوي) .
٨٧- **اللمع في العربية** لابن جني ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت .
٨٨- **ما ينصرف ومالا ينصرف** للزجاج ، تحقيق د/ هدى قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤١٤هـ .
٨٩- **مجاز القرآن** لأبي عبيدة ، تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ .
٩٠- **مجمع الأمثال** للميداني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ١٣٩٨هـ .
٩١- **المساعد على تسهيل الفوائد** لابن عقيل ، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ ، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .
٩٢- **مشكل إعراب القرآن** لمكي القيسي ، تحقيق ياسين السوّاس ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .
٩٣- **المصباح في شرح المفتاح** للسيد الشريف الجرجاني ، نسخة مخطوطة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية رقمها (٢٣٧٧).
٩٤- **مصنف ابن أبي شيبة** ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
٩٥- **معاني القرآن** للأخفش ، تحقيق د/ عبد الأمير الورد ، عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
٩٦- **معاني القرآن** للفراء ، تحقيق محمد النجار وأحمد نجاتي ، عالم الكتب الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ .
٩٧- **معاني القرآن وإعرابه** للزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت

الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٩٨- **معجم البلدان** لياقوت الحموي، دار صادر ١٤٠٤هـ.
٩٩- **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت.
١٠٠- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** لابن هشام، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة ببيروت الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.
١٠١- **مفتاح العلوم** للسكاكي، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
١٠٢- **المفصل في علم العربية** للزمخشري، دار الجيل ببيروت، الطبعة الثانية.
١٠٣- **المقتضب** للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية ١٣٩٩هـ لجنة إحياء التراث الإسلامي.
١٠٤- **المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، القاهرة.
١٠٥- **المقرب** لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني ببغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
١٠٦- **الملخص في ضبط قوانين العربية** لابن أبي الربيع، تحقيق د/ علي سلطان الحكمي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١٠٧- **نتائج الفكر في النحو** للسهيلي، تحقيق د/ محمد البنا، دار الاعتصام ١٤٠٤هـ.
١٠٨- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان** لأبي حيان، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١٠٩- **هدية العارفين** لإسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبة المثنى ببغداد، ووكالة المعارف الجليلة باستانبول ١٩٥٥م.
١١٠- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** للسيوطي، تصحيح محمد النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت.

* * *